J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 7 (7) :711 - 722, 2016

Awareness Of University Youth With Rural Background For The Stat Of Food Security In The Rural Aswan Governorate

Elramily, M. A. A. A.
Economics and Agricultural Extension Department, Fac. Of Agric., Aswan Univ., Aswan, Egypt

وعى الشباب الجامعى ذوى النشأة الريفية لواقع الأمن الغذائى فى ريف محافظة أسوان

محمد عبد العليم على على الرميلى
قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعى – كلية الزراعة والموارد الطبيعية – جامعة أسوان

المخلص

تم اعداد هذا البحث بهدف التعرف على وعى الشباب الريفى الجامعى بمحافظة أسوان بمفهوم الأمن الغذائى، وكذا وعيهم بتحقق أبعاد الأمن الغذائى، ووعيهم بالأسباب التى تؤدى لإنعدام الأمن الغذائى، ووعيهم بالآثار الناتجة عن إنعدام الأمن الغذائى، بالإضافة إلى دورهم فى تحقيق الأمن الغذائى بقراهم. وتم جمع بيانات البحث بإستخدام دليل المقابلة خلال المناقشات الجماعية البؤرية (Focus Groups Discussions) لعدد ٦٤ مبحوثاً ومبحوثه تم إختيارهم بطريقة عمدية من الشباب الريفى الجامعى المقيمين بقرى محافظة أسوان، ومن الطلاب الدارسين بالفرقة الثالثة والرابعة بالكليات العملية والنظرية بجامعة أسوان موزعين على ثمانى مجموعات (أربع مجموعات من الشباب الذكور، وأربع مجموعات من الشباب الإناث). وتم اجراء المناقشات الجماعية بمدينه الطلبة والطالبات بجامعة أسوان خلال شهر مارس ٢٠١٦. وتم استخدام المنهج غير الكمى فى تحليل بيانات البحث، وتلخصت أهم نتائجه فى:١- إنخفاض مستوى وعى المبحوثين بمفهوم الأمن الغذائى وأن جميع المبحوثين لم يذكروا تعريفاً واحداً يكون شاملاً وواضحاً لمفهوم الأمن الغذائى، إلا أن عدد كبير منهم آشار إلى عنصر واحد على الأقل من عناصر مفهوم الأمن الغذائى مثل توافر الأغذية، وجودة وسلامة الأغذية، وتوافر الأغذية مع جودة وسلامة الأغذية. ٢- عدم تحقق أبعاد الأمن الغذائى بقرى المبحوثين بدرجة كبيرة وفقاً لما أقره الغالبية العظمى من المبحوثين بعدم توافر الأغذية بقراهم إلا من نوعية محدودة جداً من السلع الغذائية، وهى السلع الغذائية المدعمة من قبل الدولة. وعدم قدرة الحصول على الأغذية من الناحية الاقتصادية والمادية بقراهم بسبب إنخفاض مستوى الدخل، ويتم الحصول على الأغذية من خلال ما توفره برامج الضمان الإجتماعى المقدمة من الدولة فى صورة دعم على السلع الغذائية (البطاقة التموينية)، وما يوفره القطاع الأهلى فى صورة مساعدات عينية ومالية وهى مساعدات موسمية. وكذا نقص الموارد المادية للأغذية من البنية التحتية التى تسهل من عمل الأسواق بقرى المبحوثين بشكل واضح من مخازن للحبوب، ومبردات لحفظ الأغذية، ونقص كل من وسائل النقل الأمنة لنقل السلع الغذائية المجمدة والمبردة، وشبكة الطرق الممهدة. وإلى عدم تحقق إستقرار السلع الغذائية فى قرى المبحوثين سواء من ناحيتى إمدادات الأغذية وإستقرار أسعارها، حيث يوجد نقص شديد فى جميع السلع الغذائية بقرى المبحوثين، وأنها لا تكفى احتياجاتهم الشهرية، ولا تحقق لهم أدنى شعور بالأمن الغذائى، وأن أكثر الأماكن لشراء السلع الغذائية بقرى المبحوثين هى أماكن صرف بطاقات السلع التموينية المدعمة، ويكون الحصول عليها فى يوم واحد فقط من كل شهر. وعدم إستقرار أسعار السلع الغذائية فهى تميل إلى الإرتفاع دائماً خلال فتره زمنية قصيرة. وأكدت أيضاً الغالبية العظمى من المبحوثين بأن نوعية الأطعمة وكمياتها وطرق تجهيزها وعدد أيام تناولها لا تتم بطرق سليمة ولا تتوفر بها الجودة المطلوبة.٣- إرتفاع الوعى لدى غالبية المبحوثين بأسباب عدم تحقق الأمن الغذائى بقراهم، وأرجعوا أسبابها إلى عمليات الفقد والهدر للسلع الغذائية، وغياب العدالة الاجتماعية، وغياب الدور الرقابى للدولة، وعدم توفر فرص عمل للشباب والمرأة، وإلى التأثيرات السلبية الناتجة من التغيرات المناخية، بالإضافة إلى نقص معارف أهل قرى المبحوثين بالقيمة الغذائية لبعض الوجبات.٤- إرتفاع الوعى لدى المبحوثين بالآثار الناتجة عن عدم تحقق الأمن الغذائى، وتمثلت فى مجموعة سلبيات منها المجاعة، وإرتفاع نسبة الوفيات، وإنتشار الأمراض والأوبئة، وإلى غياب الأستقرار السياسى والأمنى فى البلد.٥- إرتفاع الوعى لدى غالبية المبحوثين بدورهم لتحقيق الأمن الغذائى بقراهم وتمثل فى التوعية بمشكلة الأمن الغذائى وكيفية التغلب عليها من خلال نشر المعارف والممارسات السليمة لإستخدامات الغذاء وطرق ترشيدها.

المقدمة ومشكلة البحث

تعتبر قضية الأمن الغذاء قضية جوهرية وتكتسب أهمية عالمية نتيجة للتغيرات الحادثة فى عالمنا المعاصر من تغير فى الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية لغالبية دول العالم، والتى أدت بدورها إلى وضع قضية الأمن الغذائى فى أولى اهتمامات الدول والشعوب، من حيث قدرة الدول على تحقيق الأمن الغذائى (غراب،٢٠١٥: ٤٩).

ويعتبر إعلان مؤتمر القمة العالمى للأغذية المنعقد فى روما عام ١٩٩٦ بمثابة إعتراف من دول العالم بأن تحقيق الأمن الغذائى يمثل أكبر التحديات الملحة التى تواجه البشرية جمعاء، وأصبحت قضية ملزمة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة من خلال إتخاذ الأجراءات اللازمة والكفيلة بتحقيق الأمن الغذائى المستدام للأجيال الحالية والقادمة، وتعهدت هذه الدول على تنفيذ هذا الإلتزام والقيام بإستئصال الجوع فى بلدانها، وأيضاً الحد من أعداد السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواهم الحالى فى موعد أقصاه عام ٢٠١٥.

وقد تضمن إعلان المؤتمر تعريفاً "للأمن الغذائى" يعتبر من أكثر التعاريف شيوعاً حتى الأن ويعرف بإسم تعريف منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وهو "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع في جميع الأوقات مع توفر الإمكانيات المادية والإجتماعية والإقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية" (منظمة الأغذية والزراعة [الفاو]، ١٩٩٦: ١).

وتجدد الإلتزام مرة أخرى بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على تحقيق الأمن الغذائى خلال إجتماعهم فى عام ٢٠٠٠ بمقر الأمم المتحدة عند وضعهم لأهداف إنمائية للألفية الثالثة، من خلال صياغتهم للهدف الإنمائى الأول الذى تضمن ثلاث غايات هم خفض الفقر على المستوى العالمى، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأصبح لزاماً على الدول الأعضاء مجدداً العمل على تحقيق الأمن الغذائى من خلال تحقيقهم للغاية الثالثة للهدف الإنمائى الأول، مع إعتبار عام ٢٠١٥ نهاية الرصد للغايات المتصلة بكل من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التى أقرت فى عام ٢٠٠٠م، وللأهداف التى أقرت فى مؤتمر القمة العالمى للأغذية لعام ١٩٩٦ (Food and Agriculture Organization[FAO],2015: 4).

وقد وضعت مؤشرات لكل هدف بغرض تتبع التقدم الحادث فى تلك الأهداف على المستويين المحلى للدول والمستوى العالمى إستناداً إلى أبعاد تعريف الأمن الغذائى الصادر عن مؤتمر القمة العالمى للأمن الغذائى لعام ١٩٩٦، حيث يتضح أن مفهوم الأمن الغذائى مفهوم مركب وله أربعة أبعاد وهى: بُعد توفر الأغذية food availability ويتمثل فى: إيصال الإمدادات الغذائية الكافية لفئة من السكان لما له من أهمية لتحقيق الأمن الغذائى. والبُعد الثانى هو: الوصول للأغذية Access to food ويرتكز على قدرتين هما قدرة الوصول الإقتصادى، وقدرة الوصول المادى ويُحدد الوصول الإقتصادى من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفر الدعم الإجتماعى والحصول عليه، والوصول المادى فيحدد من خلال توافر البنية التحتية ونوعيتها من سكك حديد وإتصالات ووحدات تخزين للحبوب وموانى وجميع الامكانات التى تسهل عمل الأسواق. والبُعد الثالث وهو إستخدام الأغذية Food utilization ويتضمن على عنصرين يمكن قياس العنصر الأول من خلال مؤشرات الجسم البشرى من هزال ونقص الوزن والتقزم، ويسجل العنصر الثانى من خلال عدد من المؤشرات التى تعكس نوعية الأغذية وتجهيزها وشروط الصحة والنظافة بما يحدد كيفية إستخدام الأغذية بشكل فعال. وأخيراً البُعد الرابع من أبعاد الأمن الغذائى وهو إستقرار السلع الغذائية

Stabilityوهو مرتبط بجانبين مهمين هما إمدادات الأغذية واستقرار أسعارها (FAO,2014: 17).

وقد تم رصد نتائج مبدئية للتقدم الحادث فى تحقيق الأهداف بناءاً على مؤشرات أبعاد مفهوم الأمن الغذائى الأربعة، فى تقرير منظمة (الفاو) لعام ٢٠١٣ لحالة إنعدام الأمن الغذائى فى العالم بعنوان "الأمن الغذائى بأبعاده المتعددة"، بأن ٣٨ دولةً فى العالم قد حققت الغاية الثالثة من الأهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية الثالثة المتمثل فى خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف، وأن ١٨ دولة فقط حققت الهدف الأصعب الخاص بمؤتمر القمة العالمى للأغذية عام ١٩٩٦ فى روما والمتمثل فى تخفيض العدد المطلق للجياع إلى النصف قبل إنتهاء الفترة المحددة لها (FAO,2013,P4). بينما أكد التقرير النهائى لمنظمة الفاو لعام ٢٠١٥ "تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام ٢٠١٥- تقييم التقدم المتفاوت"، بأن نتائج الرصد النهائى تدل على أن بعض الدول النامية حققت تراجعاً فى نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالى عدد السكان بنسبة ١٢,٩%، وأن ٧٢ دولةً فى العالم قد حققت الغاية الثالثة من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، فيما عجزت 9 بلدان أخرى عن تحقيق هذه الغاية بهامش بسيط. وأن ٢٩ دولة فقط حققت الهدف الأصعب الخاص بمؤتمر القمة العالمى للأغذية عام ١٩٩٦ فى روما فى الفترة المحددة لها.

وقد أنتهى التقرير إلى أنه مازال هناك الكثير من العمل الذى ينبغى القيام به لإستئصال الجوع وتحقيق الأمن الغذائى بجميع أبعاده فى غالبية دول العالم (FAO,2015: 1-26).

وبناءاً على نتائج هذا التقرير يتضح أن حالة إنعدام الأمن الغذائى مستمرة، وهى حالة تشغل اهتمامات الإنسانية منذ القدم، ومازالت تمثل أصعب المشاكل المعاصرة، حيث عرفت منظمة (الفاو) حالة "إنعدام الأمن الغذائى" بأنها "الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة وتظهر نتيجة لعدم توافر الأغذية، أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو إستخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر" (FAO,2013: 53).

وترجع أسباب ظهور حالة "إنعدام الأمن الغذائى" بالدول النامية لعدة أسباب منها حدوث الكوارث الطبيعية، وعدم الإستقرار السياسى، وعدم إيصال المنافع الإقتصادية التى تحققها الدول إلى مواطنيها من الفقراء، وغياب الحماية الإجتماعية الفعالة نحو المجموعات الضعيفة من السكان، وغياب سياسات إعادة توزيع الدخل (FAO,2015: 18)، وإلى الفقد والهدر فى الغذاء اللذان يمثلان سبب رئيسى فى زيادة فجوه توفر الغذاء فى بعض الأقاليم التى لديها فجوة غذائية والتى تعتمد على الإستيراد بشكل كبير لسد تلك الفجوة (الفاو، ٢٠١٥: ١)، بالإضافة إلى التغيرات المناخية الحادثة وفقاً لما أقره (أبوحديد، ٢٠١٤: ١٣٢، عبد السلام،٢٠٠٩: ١٣٨) من أن تغير المناخ يعتبر من أحد القوى الدافعة إلى حدوث إنخفاض فى مستويات الأمن الغذائى فى العقود القليلة الماضية، وقد أثر تغير المناخ سلباً على إنتاجية الغلال من القمح والذرة، وحدث إنخفاض فى الإنتاج الداجنى والثروة الحيوانية من جراء إرتفاع درجات الحرارة، مما نجم عن ذلك أمراض سوء التغذية.

ويعد ظهور حالة "إنعدام الأمن الغذائى" بقوة فى بعض الدول عاملاً مساهماً فى تفاقم مسببات حدوثها. فالزيادات المفاجئة فى إرتفاع أسعار السلع الغذائية أو إلغاء الدعم على المواد الغذائية الأساسية لأى من شعوب العالم، تعتبر سبباً مباشراً لحدوث اضطرابات سياسية داخل أى من هذه البلاد تؤدى لظهور نزاعات عنيفة، وإنعدام الإستقرار السياسى بهذه الدول- كما حدث فى ثورات الربيع العربى من عنف إجتماعى وسياسى فى عام ٢٠١١ من جراء سياسيات إقتصادية لتخفيف الدعم المباشر على بعض السلع الغذائية (FAO,2015: 38). وهذا يوضح أن إنعدام الأمن الغذائي يمكن أن يكون سبباً ونتيجة في آن واحد.

وقد تم وضع بعض المقترحات لحل قضية إنعدام الأمن الغذائى منها وضع مبادرات للحد من الفقد والهدر والتى تعتبر من أولويات التصدى للجوع، وبالتالى تعددت مبادرات الحد من الفقد والهدر منها مبادرة منظمة الفاو والتى تحقق أهداف الأمن الغذائى (الفاو، ٢٠١٥: ١). ووضع مجموعة من التدابير التى يمكن من خلالها مواجهة تهديدات تغير المناخ للأمن الغذائى منها تحسين المعرفة بمدى التأثير بتغيير المناخ وإنعكاساته على الأمن الغذائى (أبو حديد،٢٠١٤: ١٣٢- ١٣٣). وإعتماد استراتيجيات تتأقلم مع تقلبات الحصول الأمن للغذاء إما على المستوى الزراعى والأسر الزراعية، أو على مستوى سياسات توزيع الدخل من خلال خلق مصادر متنوعة لدخل الأسر الفقيرة والمتوسطة (الإتحاد العام للغرف التجارية والزراعة للبلاد العربية، ٢٠١٤: ٣-٦). وأيضاً توسيع فرص العمل اللائق خاصة للشباب والنساء فى المناطق الريفية فى الدول النامية لكى يحدث تحسين فى فرص حصول كل فرد على ما يحتاجه من الغذاء الأمن (العبيدى، ٢٠١٤: ٦٧). بالإضافة إلى المقترح الذى قدمه فريق عمل الأمم المتحدة الخاص بخطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، والتى تستوحى برامج عملها من تحدى القضاء على الجوع، وتعزيز عملية الرصد لوضع الأمن الغذائى من خلال إختيار أساليب ومناهج تكون قادرة على تحديث المؤشرات بشكل منتظم (مؤشر قياس وليس حل). وأن يكون نظام الرصد يجمع ما بين رصد التنمية البشرية – مقاييس تركز على الأفراد- وبين رصد الموارد وإستخدامها والضغوط المتعلقة بها (FAO,2013: 17).

تأثرت مصر كغيرها من دول العالم بأزمة الغذاء العالمية منذ سبعينات القرن الماضى مروراً بالأزمة العالمية الثانية للغذاء فى عام ٢٠٠٦، والتى تسببا فى حدوث تفاقم لقضية الأمن الغذائى فى مصر حتى الأن. والتى نتج عنها زيادة الفجوة الغذائية بين الكميات المنتجة والمستهلكة من الغذاء الناتجة من تأثيرات تغير المناخ فى مصر فى العقود الأخيرة والذى نتج عنه إنخفاض إنتاجية الغلال الزراعية لمعظم المحاصيل الحقلية (بيرينغيرو ،٢٠١٤: ١٤٠). والتى وصلت إلى ١٨% فى محاصيل الحبوب الرئيسية، مع حدوث زيادة فى نسب الفاقد من المنتجات الزراعية والتى تتجاوز ٣٠% فى الخضر والفاكهة، مع زيادة أسعار السلع الغذائية عالمياً. الأمر الذى أدى إلى أن يسؤ وضع مزارعى الكفاف بريف مصر، وإتساع فئات المستهلكين الذين يواجهون صعوبات فى الحصول على احتياجاتهم الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية، وبالتالى سؤ حالة الأمن الغذائى المصرى (استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ، ٢٠٠٩: ٢٩-٥٢).

وقد واجهت الحكومة المصرية حالة سوء الأمن الغذائى بإستخدام وسائل متعددة من أجل تأمين احتياجات شعبها من السلع الغذائية الأساسية، ومنها تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى للنهوض بالقطاع الزراعى بما يتوافق مع المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإقليمية بما يحقق العدالة الاجتماعية (عبد الرحمن، ٢٠١٥: ٢٥١). وأيضاً باستخدام العديد من أنظمة الأمان الإجتماعى من مساندة مالية مباشرة للفقراء والمتمثلة فى أنظمة معاش الضامن الاجتماعى التى تنفذها وزارة التضامن الاجتماعى. مع السعى لتحقيق الإكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية والسلع الرئيسية، ودعم السلع الغذائية الضرورية لمواجهة التقلبات فى أسعارها (الاتحاد العام للغرف التجارية والزراعة للبلاد العربية، ٢٠١٤، ٣-٦).

وبالرغم من تعدد الوسائل التى تستخدمها الحكومة المصرية للتخفيف من تفاقم قضية الأمن الغذائى فى مصر، إلا أن نتائج التقرير السنوى "إنعدام الأمن الغذائى فى العالم" لمنظمة الفاو لعام ٢٠١٥ يشير إلى أن مصر من الدول التى حدث لها تقدم بطيء لهدف مؤتمر القمة العالمى للأغذية، وأن مصر من الدول التى لم تحقق الهدف الإنمائى الأول، وأن حوالى ٥% من إجمالى عدد السكان مازالوا يعانون من سؤ التغذية فى مصر (FAO,2015:12).

ويعتبر القطاع الزراعى ومؤسساته المختلفة أكثر القطاعات إرتباطاً بقضية الأمن الغذائى، ومن ثم تصبح التنمية الزراعية أمراً ومطلباً حيوياً لإنتاج مزيد من الغذاء، فتم ترجمة هذا الأمر من خلال القيام بجهداً مضاعفاً لوضع وتنفيذ سياسات زراعية هدفها الحد من آثار الفجوة الغذائية فى المحاصيل الاستراتيجية، فكان نتاج هذا المجهود هو إقرار إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ فى عام ٢٠٠٩، والتى تتضمن رسالتها على "تحديث الزراعة لتحقيق الأمن الغذائى لجموع المواطنين وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين"، وتسعى الاستراتيجية لتحقيق هدفها المتمثل فى تحقيق أعلى درجة للأمن الغذائى من السلع الغذائية الاستراتيجية، وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى كأهداف استراتيجية لها (استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ، ٢٠٠٩: ٣٣-٣٥). ويتضح مما سبق أن الدولة المصرية تسعي إلى تحقيق الأمن الغذائى معتمدة على الموارد البشرية والمادية بهدف تحقيق تنمية شاملة.

كما يعتبر العنصر البشرى من أهم العوامل المحددة لكفاءة ونجاح سياسات التنمية الزراعية، فالمزارع هو العنصر البشرى الرئيسى الذى

يمارس الزراعة، وهو المؤشر الحقيقى لنجاح التنمية الزراعية لأنه المنفذ الحقيقى لبرامجها، إلا أنه توجد مجموعة مسببات قد تكون عائقاً أمام الزراع فى عدم قدرتهم للوصول إلى العديد من الإمكانات المادية والعينية والإدرارية لتطوير وتحديث إنتاجهم. وأيضاً إفتقارهم لكيفية الحصول على كل ما يحتاجون من عملية التعليم، والتوعية، والإرشاد، والامكانات الخدمية المقدمة من منظمة الإرشاد الزراعي بالقدر المناسب حتى يكونوا مؤهلون لإحداث تغيير فى استخدامهم للأنماط الزراعية التقليدية، وأن يكونوا قادرين على تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة التى تحقق الأهداف المنشودة من استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائى. ولذا يعتبر الشباب الريفى أحد عناصر المورد البشرى فى الريف المصرى الدافع إلى تحقيق التنمية الزراعية، ويتحمل الشباب المتعلم منهم الجزء الأكبر من هذه المسئولية لما له من قدرات على إحداث التغيير والتحديث فى مجتمعاتهم الزراعية (قشطة، ١٩٩: ٥٦-٥٩)، (عبد الرحمن، ٢٠١٥: ٢٥١).

ويعتبر الإرشاد الزراعى المحور الرئيسى فى عملية التنمية الزراعية لأنه الأداة الحقيقية للربط ما بين القطاع البحثى وبين القطاع الزراعى، وتتضح أهمية دور الإرشاد الزراعى علماً وبحثاً وتطبيقاً فى تحقيق الأمن الغذائى المحلى للدول من خلال بعض الأهداف الإرشادية الرئيسية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائى للدولة. فقد كان ومازال الهدف الرئيسى للإرشاد الزراعى لكثير من البلدان المتقدمة والنامية هو العمل على توفير مصادر غذائية كافية لسكانها من خلال زيادة إنتاج الغذاء. بالإضافة إلى هدف رئيسى مرتبط بتحسين سبل المعيشة الريفية، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب زيادة دخل الأسرة الريفية، والذي بدوره يحسن الأمن الغذائي الأسري (Swanson, Rajalahti,2010, 8-14).

وتعتبر منظمة الإرشاد الزراعى من المنظمات العاملة فى المجتمع الريفى المصرى والمنوط لها دوراً هاماً فى نشر المفاهيم المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائى المحلى، من خلال إكساب السكان الريفيين الوعى المعرفى لمواجهة هذه الحالة سواء كان هؤلاء السكان مزارعون أو مرأة ريفية أو شباب ريفي. ولكى تقوم منظمة الإرشاد الزراعى بوضع سياسة إرشادية ناجحة لمعالجة قضية الأمن الغذائى فإن الأمر مرتبط إلى حد كبير على مدى ما يتوفر لدى منظمة الإرشاد الزراعى من معلومات دقيقة وواضحة عن كافة أبعاد مشكلة سوء الأمن الغذائى المصرى، مما يتطلب البحث المتعمق لأبعاد المشكلة والحلول المطروحة لها.

وبالرغم من أهمية دور البحث الإرشادى الزراعى فى تحقيق الأمن الغذائى المصرى، إلا أنه بإستعراض البحوث التى تم إجرائها فى مجال الإرشاد الغذائى تبين أنه يوجد ندرة فى مجال بحوث الإرشاد الغذائى وهو أحد مجالات البحث الإرشادى الزراعى فى مصر، وذلك وفقاً لنتائج دراسة (الشناوى، ليلى حماد، مرزبان، عبد الحليم أحمد، محمد، محمد سيد، صالح، هشام محمد، وأخرون، ٢٠٠٩)، كما أظهرت الدراسة قلة فى عدد بحوث الإرشاد الزراعى التى تستهدف الشباب الريفى أو الفتيات الريفيات – بالرغم من أن فئة الشباب الريفى من الفئات المستهدفة من قبل منظمة الإرشاد الزراعى، مع وجود ندرة للبحوث التى أجريت فى محافظات الصعيد، ومحافظات الحدود وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨. واستناداً إلى توصيات هذه الدراسة بإجراء مزيد من البحوث المتعلقة بالشباب الريفى من الجنسين، مع تركيز البحوث على المجالات المرتبطة بالأمن الغذائى والتغذية، وذلك من خلال باحثيين ذو تخصصات مختلفة ومرتبطة بالمشكلة البحثية لإثراء العمل البحثى، مع التركيز على محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية كمناطق للبحث والدراسة، (ص ص: ٣٥-٣٦)

لذا فقد تم اعداد هذا البحث كمحاولة لرصد الواقع المعرفى لدى الشباب الجامعى ذوى النشأة الريفية بتحقق الأمن الغذائى بريف محافظة أسوان من خلال التعرف على وعى الشباب الريفى الجامعى بمفهوم الأمن الغذائى، ووعيهم بمدى تحقق أبعاد الأمن الغذائى بقراهم، ووعيهم بالأسباب التى تؤدى لإنعدام الأمن الغذائى، وبالآثار الناتجة عن إنعدام الأمن الغذائى بقراهم، ودورهم فى تحقيق الأمن الغذائى بقراهم.

أهداف البحث:

تحددت أهداف البحث فيما يلى:

١. التعرف على وعى الشباب الريفى الجامعى المبحوثين بمفهوم الأمن الغذائى.
٢. التعرف على وعى الشباب الريفى الجامعى المبحوثين بتحقق أبعاد الأمن الغذائى بقراهم.
٣. التعرف على وعى الشباب الريفى الجامعى المبحوثين بالأسباب التى تؤدى لإنعدام الأمن الغذائى بقراهم.
٤. التعرف على وعى الشباب الريفى الجامعى المبحوثين بالآثار الناتجة عن إنعدام الأمن الغذائى بقراهم.
٥. التعرف على وعى الشباب الريفى الجامعى المبحوثين بدورهم فى تحقيق الأمن الغذائى بقراهم.

الطريقة البحثية

تم اجراء هذا البحث بجامعة أسوان، وهى الجامعة التى يعمل بها الباحث، وأيضاً الجامعة التى يدرس بها من يستهدفهم البحث، وهم الشباب الريفى الجامعى القادم من قرى محافظة أسوان للدارسه بجامعة أسوان. وتم إختيار موقعين لإجراء البحث وهما مقر المدينه الجامعية للطلبة بأبو الريش، ومقر المدينة الجامعية للطالبات بصحارى بمحافظة أسوان.

وقد تم جمع بيانات هذا البحث بإستخدام المناقشات الجماعات البؤرية (Focus Groups Discussions). وهى إحدى التقنيات المستخدمة فى البحوث غير الكمية، والتى تعتمد بصفة أساسية على ديناميات التفاعل بين أفراد الجماعة مما يسمح بالفهم الجيد لكثير من الأفكار والمعتقدات والممارسات. وهى مناقشات جماعية بين أفراد تم إختيارهم بعناية يقودهم منسق يتبع دليل مقابلة جيد البناء ومرن، ومُحدد فى الوقت. (ستيورات، ديفيد، وآخرون، ٢٠١٢: ١٢٨).

وعلى هذا الأساس روعى فى تصميم هذا البحث عند إختيار أفراد المجموعات النقاشية ثلاثة عناصر أساسية وهى تكوين الجماعات، والتأثيرات البينية، وعوامل بيئة البحث كما يلى:

١- تكوين الجماعات: ويعتبر تركيب الجماعة أداة البحث، وعلى هذا الأساس أشتمل البحث على عينة عمدية، إنتقائية (convenience sampling) من طلاب الشباب الجامعى ذو النشأة الريفية والقادم من قرى محافظة أسوان للدارسة بجامعة أسوان، وتم تجميعهم بطريقة إنتقائية فى ثمان مجموعات بواقع أربع مجموعات بالمدينة الجامعية للطلبه وأربع مجموعات بالمدينة الجامعية للطالبات (مجموعتين من طلبة/طالبات الكليات العملية، ومجموعتين من طلبه/طالبات الكليات النظرية)، بواقع ثمانية طلاب فى المجموعة النقاشية الواحدة، وبذلك بلغ إجمالى عينة البحث ٦٤ طالب وطالبة، بواقع ٣٢طالب/وطالبة من الكليات النظرية، و ٣٢ طالب/وطالبة من الكليات العملية.

٢- التأثيرات البينية: وتضمنت المتغيرات المتعلقة بالتباين داخل الفرد أو الفروق الفردية للسمات الديموجرافية، والسمات الجسمانية للأفراد المشاركين، وبناء عليه تم أختيار الأفراد بطريقة إنتقائية (screening eligibility) من ضمن قائمة طلاب جامعة أسوان المقيمين بالمدن الجامعية لجامعة أسوان للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك بالإستعانة بأحد المسئولين بالمدن الجامعية مع منسق الجلسات، ووفقاً لمحددات التأهل للمقابلة للتأكد من مناسبة كل مشارك وفقاً للسمات المحددة للعينة فى الفرد المتقدم للمشاركة فى البحث، وهى تتضمن مجموعة من السمات الديموجرافية، والسمات الجسمانية كما يلى:

أ- العوامل الديموجرافية: وتتمثل فى وجود تناسق بين أفراد المجموعات من حيث المستوى الإقتصادى والإجتماعى، والتعليمى والعمر والجنس والعرق والدخل. فمن حيث الجنس: يكون شباب من الجنسين، وأن يكون إقامة الطالب/الطالبة إقامة دائمة بالمدينة الجامعية خلال فترة الدراسة بالجامعة، وأن يكون السن: ١٩- ٢٤ سنه، وأن يكون مستوى تعليم الطالب/الطالبة يدرس أو تدرس بالفرقة الثالثة أو الفرقة الرابعة بأحد الكليات العملية/ النظرية، وأن تكون النشأة والإقامة الدائمة للطالب/الطالبة وأسرته وأسرتها فى أحدى قرى ريف محافظة أسوان، وأن تكون مهنة ولى أمر الطالب/الطالبة هى العمل بمهنة الزراعة، وأن يعتمد دخل الطالب/الطالبة على الأسرة فى تدبير نفقاتة الدراسية والحياتية، ويشترط مشاركة الطالب/الطالبة فى الأعمال المزرعية والمنزليه الريفية أو التصنيع الريفى الزراعى المنزلى للأسره.

ب- السمات الجسمانية: يجب أن يكون هناك تناسق بين أفراد المجموعة الواحدة من حيث الحجم والطول والوزن والصحة العامة والمظهر الخارجى (يترك الأختيار للمنسق)

٣- التأثيرات البيئية: وتضمنت المتغيرات المتعلقة ببيئة المقابلة للجماعات البؤرية من حيث البيئة المادية: روعى أن تكون المقابلات فى المدينة الجامعية، وفى غرفة مستقلة ومناسبة لعدد أعضاء الجماعة، وأن لايوجد بالغرفة ما يشتت إنتباه أفراد الجماعة المشاركين من ملصقات أو مثيرات صوتيه، وكذلك مناسبة الإضاءة بقدر الإمكان، ويراعى أن يكون تنظيم جلوس المشاركين فى الجلسة فى شكل نصف دائرة بحيث يسمح للجميع برؤية بعضهم البعض، ويراعى أن يكون هناك مسافة مناسبة بين أعضاء الجماعة فى الجلوس، وأن يكون توقيت المقابلات من الساعة الخامسة مساء إلى السابعة مساءً وهو الوقت الأمثل للطالب/الطالبة بعد إنتهاء اليوم الدراسى.

وقد قام منسق الجلسة بإدارة المجموعات النقاشية مع الإستعانة بأثنين من زملائه يعملون كمسجلين للجلسات، وتم تدريبهم لتسجيل حديث المشاركون فى الجلسات مع تدوين ردود أفعالهم وتعبيراتهم.

والمنسق: وهو شخص تم تدريبة على ديناميات الجماعة، ومهارات المقابلة، ونظراً لأن العينة من شباب طلاب المدن الجامعية، فقد أتخذ الباحث قراراً بأن يقوم بدور المنسق المجموعات (طالب/طالبة) من طلاب الفرقة الرابعة من كلية الزراعة والموارد الطبيعية، برنامج الإرشاد الزراعى وهم من تم تدريبهم على كيفية إدارة ديناميات الجماعة ومعرفتهم السابقة لها، مع تعريف المنسقين كلا من فهم طبيعة المشكلة للبحث، والطبيعية المحتملة لتفاعلات الجماعة والتى تظهر كنتيجة لتركيب الجماعة والموضوع محل البحث والوضع المكانى للجماعة، ويستعين بزميلين فى كل جلسة يساعدانه على تسجيل الجلسات وتدوين الملاحظات وذلك بعد تدريبهم على ذلك.

أدوات المقابلة: جهاز تسجيل صوت بالإضافة إلى ورق وأقلام لتسجيل البيانات والملاحظات على أفراد المجموعة.

الأختبار القبلى: وقد تم الإختبار القبلى لدليل المقابلة على مجموعتين بؤريتين من طلبة وطالبات كلية هندسة الطاقة، وكلية الأداب. وقد تم إجراء المقابلات وجمع البيانات فى الأسبوع الأول والثانى من شهر مارس ٢٠١٦م.

أدوات التحليل: أتبع فى تحليل الجلسات أسلوب التحليل الكيفى (غير الكمى) ووضع وصفاً دقيقاً للمناقشات لجميع الجلسات والذى يعتمد على المراجعة اليومية للمعلومات التى تم الحصول عليها من حيث الاسلوب والشكل بالاضافة إلى التواصلات غير اللفظية والإيماءات والاستجابات السلوكية، بالإضافة إلى بعض المعلومات الناتجة عن الملاحظة أثناء المقابلة، ثم تلخيصها وتصنيفها للوصول إلى الأفكار الأساسية.

النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج البحث مع توضيح أنماط السلوك وأسلوب التفاعل مع المواقف المختلفة لأعضاء المجموعات المشاركة، وذكر ردود أفعالهم وإنفعالتهم مع عرض الرأى والرأى الآخر بين الأعضاء المشاركين داخل المجموعة الواحدة، وبين مجموعة مناقشة وأخرى، وأيضاً بين مجموعات المبحوثين من الشباب والشابات الريفيات طلاب جامعة أسوان. مع عرض لبعض الجمل والأفكار ووصف للتعبيرات التى أدلى بها المشاركيين بالمجموعات المختلفة لتوضيح كيف يفكر المشاركون، وكيف يتحدثون حول موضوع البحث المطروح عليهم.

أولاً: وعى المبحوثون بمفهوم الأمن الغذائى

بدأت مناقشة كل جماعة من المجموعات المشاركة بتناول مفهوم الأمن الغذائى، وتم منح المبحوثين المشاركين الفرصة لإستعراض مفهوم الأمن الغذائى بالنسبة لهم من خلال سؤالهم "يعنى أيه أمن غذائى؟". وقد نتج عن هذه المناقشات العديد من التعريفات لمفهوم الأمن الغذائى من خلال المبحوثين، وبتحليل هذه التعريفات تبين أن وعى الغالبية العظمى من المبحوثين كان منخفضاً بمفهوم الأمن الغذائى، وأن جميع المبحوثين لم يذكروا تعريفاً شاملاً وواضحاً لمفهوم الأمن الغذائى بحيث يتضمن جميع عناصره. بينما إستطاع الغالبية العظمى من المبحوثين المشاركين بالمجموعات ذكر مكوناً واحداً على الأقل من مكونات التعريف للتعبير عن مفهوم الأمن الغذائى.

حيث أوضحت نتائج المقابلات أن غالبية المبحوثين فى جميع المجموعات النقاشية عبروا عن تعريفهم للأمن الغذائى بأنه **"توفر الغذاء فى الأسواق بالكميات الكافية"**، وتبين ذلك من خلال العبارات التى ذكرها المبحوثون وتحمل هذا المضمون ومنها "الأمن الغذائى يعنى كمية متوفرة فى السوق"، و"الأمن الغذائى هو توفير السلع الغذائية فى البلد على طول"(مجموعات الشباب من الطلاب)، فى حين حملت عبارات الطالبات المشاركات نفس المعنى من توافر الغذاء مع تجنب الصراع فى الحصول على الغذاء لقولهم "الناس متتقاتلش على العيش"، و"طول ما الناس بتتقاتل على العيش يبقى مفيش أمن غذائى"، وأنه "ميبقاش فى طوابير على دكان التموين لما حصة التموين تيجى كل أول شهر لأن ده لما بيحصل مبحسش أن فيه أمن غذائى".

بينما عبر بعض المبحوثين المشاركين فى جميع المجموعات المشاركة عن تعريفهم للأمن الغذائى بأنه "جودة وسلامة الأغذية". ويتضح ذلك من خلال محتوى العبارات التى أقرها المبحوثين فى مختلف المجموعات المدروسة بأن الأمن الغذائى يعنى "تناول الغذاء بشكل سليم"، و"أى حاجة بأكلها وأشربها ميكنش فيها ميكروبات أو أى تلوث"، و"مانعياش من الأكل"، والأمن الغذائى يعنى "جودة الغذاء".

بينما جمع أحد المبحوثين من طلاب الكليات العملية بين عنصرى "توافر الغذاء و"جودة وسلامة الأغذية" كتعريفاً للأمن الغذائى وذلك من خلال عبارته "عشان تعريف الأمن الغذائى يبقى كامل لازم يكون فى كمية، يعنى السلع لو مش بالكمية اللى عايزنها ميبقاش فى أمن غذائى من الأخر حنجوع، وتانى حاجة لو مالقناش سلعة بجوده كويسة يبقى حنعيشَ".

بينما عبر عدد قليل جداً من المبحوثين فى بعض المجموعات المشاركة بأن الأمن الغذائى هو "توفر الغذاء فى جميع الأوقات مع جودة وسلامة الغذاء". حيث عبر المبحوثون عن هذا المعنى بالعبارات التالية الأمن الغذائى هو "الحصول على منتجات صحية وأمنه وتكون متوفرة للناس فى جميع الأوقات".

فى حين أن عدد قليل جداً من المبحوثات فى أحدى المجموعات المشاركة قد عرفن مفهوم الأمن الغذائى من خلال الدور الرقابى للدولة على الغذاء، ومن ضمن التعريفات التى تحتوى هذا المضمون. ما قالتهن المبحوثات الأمن الغذائى يعنى "أجهزة دولة بتراقب الأغذية"، و"هى مراقبة وملاحظة من الجهات المتخصصة". بينما عرفت أحدى المبحوثات الأمن الغذائى بأنه وفرة الغذاء مع توفر الضمانة الإجتماعية للدولة (توفر الدعم)، وذلك فى قولها الأمن الغذائى يعنى "توفير كل السلع على بطاقات التموين الحكومية". تقصد بهذا توفر كل السلع الغذائية مدعمة من الدولة.

وتبين نتائج المناقشات أن للدراسة الجامعية دوراً محدوداً فى تعريف الأمن الغذائى، حيث عرفت إحدى المبحوثات فى مجموعة الكليات العملية الأمن الغذائى بأنه "عملية توافق بين كمية الغذاء وعدد المستهلكين له فى كل دولة، وده بنقول عليه علمياً الأمن الغذائى النسبى، إحنا أخدناه فى الكليه".

وقد أظهرت المناقشات وجود تفاعل واضح وتبادل للآراء بين الأفراد المبحوثين داخل المجموعات المختلفة، وظهر ذلك واضحاً فى إحدى مجموعات الشباب من الطلبة أثناء تعريفهم للأمن الغذائى فى الحوار الذى دار بين مبحوثين من المشاركين فى أحدى مجموعات الكليات العملية حيث عرف مبحوث منهم الأمن الغذائى بأنه "مرتبط بحاجتين الكمية والجودة، والكمية تعنى وجود الغذاء بالكميات المطلوبة أما الجودة متعلقة بالصحة ومواصفات السلامة" وفى تفاعل مستمر رد عليه مبحوث أخر بقوله "الأمن الغذائى هو كمية مش جوده، ما عرفناش قيمة الجودة إلا لما درسناها فى الكلية".

يستخلص من ذلك إنخفاض مستوى وعى المبحوثين بمفهوم الأمن الغذائى. وعدم وجد إتفاق عام وموحد بين أفراد المجموعة الواحدة ولا بين المجموعات وبعضها البعض بشكل عام على مفهوم متكامل للأمن الغذائى. ويمكن إجمال التعريفات التى أوردها المبحوثين فى أربعة مكونات وهى توفر الغذاء فى الأسواق بالكميات الكافية لعدد معين من السكان، والثانى هو جودة وسلامة الغذاء، والثالث توافر الغذاء مع جودة وسلامة الغذاء، والرابع هو توافق بين كمية الغذاء وعدد المستهلكين له داخل نفس الدولة، وتوافر الغذاء من خلال أجهزة الدولة مع مراقبتها له.

ويتضح أيضاً أنه لا يوجد تمييز واضح لمفهوم الأمن الغذائى لدى الفئات المشاركة من المبحوثين وفقاً للجنس أو للتخصص الدراسى سواء من المبحوثين فى الكليات العملية أو الكليات النظرية المنتسب إليها المبحوثين، وأن تأثير الدراسة الجامعية محدود جداً على قدرة المبحوثين لوضع تعريفاً للأمن الغذائى.

وتبين من نتائج الملاحظات المدونة من المنسقين ومسجلى الجلسات أن سلوك المشاركين فى المناقشات كان إيجابياً فى جميع

المجموعات النقاشية مما أعطى الفرصة لتوليد معلومات عن مفهوم الأمن الغذائى من خلال التفاعل بين المشاركين وبعضهم البعض داخل المجموعة الواحدة، بالإضافة إلى قبولهم ورفضهم لأفكار بعضهم البعض من خلال عرض الرأى والراى الأخر بين جميع المبحوثين، وتلاحظ عدم سيطرة أحد المبحوثين على النقاش والحوار خلال الجلسة، وأن جميع المبحوثين تقريباً شاركوا بآرائهم فى الجلسة الواحدة.

ثانياً: وعى المبحوثين بتحقق أبعاد الأمن الغذائى.

أمكن التعرف على وعى المبحوثين بتحقق أبعاد الأمن الغذائى فى قراهم بمحافظة أسوان من خلال سؤال المبحوثين مجموعة من الأسئلة التى تتضمن أبعاد الأمن الغذائى الأربعة وفقاً لمفهوم منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) بقراهم وهى: توافر الأغذية، والحصول على الأغذية، وإستخدام الأغذية، وإستقرار الأغذية. فقد أتضح من نتائج البحث أن غالبية المبحوثين أقروا بعدم تحقق أبعاد الأمن الغذائى بقراهم بدرجة كبيرة، وفقاً لمفهوم الأمن الغذائى لمنظمة "الفاو"، كما يتضح بالنتائج التالية:

١- **بُعد توافر الأغذية**: فيما يتعلق بوعى المبحوثين بتحقق بُعد توافر الأغذية بقرى المبحوثين المشاركين بالمجموعات فقد أوضحت نتائج البحث أن هذا البُعد من مفهوم الأمن الغذائى لا يتحقق بدرجه كبيرة فى قرى المبحوثين، وأن جميع المبحوثين ذو وعى مرتفع ببُعد توافر الأغذية، وأيضاً قدرتهم على تحديد نوعية السلع الغذائية المتوفرة والسلع التى بها نقص بقرى المبحوثين. حيث تم التحقق منه من خلال طرح الأسئلة التالية: هل كل السلع الغذائية موجودة فى قريتك؟ (مع تحديد نوع السلع الغذائية المتوفرة والناقصة؟)، وقد أقر جميع المبحوثين المشاركين فى كل المجموعات النقاشية بعدم توافر السلع الغذائية بمختلف أنواعها بالقرية بشكل عام، وذلك وفقاً لما عبر عنه المبحوثين بعبارات تدل على ذلك مثل قولهم "مش كل السلع الغذائية متوفرة فى البلد (يقصد بالبلد هنا قريته)، و"بلدنا مفهاش كل حاجة"، وعبرت أحدى المبحوثات بقولها "فى بلدنا كل حاجة ناقصة لأن كل حاجة بنجيبها من برة البلد"، بينما عبرت بعض المبحوثات عن وجود السلع الغذائية بالمقارنة بالماضى (القريب)، بقولها "كانت كل حاجة متوفرة زمان (تقصد من سنتين فاتوا)، أما دلوقتى مفيش زى الأول".

وقد ربط الغالبية العظمى من المبحوثين توافر الأغذية بقراهم بنوعية محددة ومحدودة من السلع الغذائية وليس جميع السلع، وهى تمثل النظام الغذائى لدى الغالبية العظمى لسكان قرى المبحوثين، حيث أجمع المبحوثون فى جميع الجلسات على أن السلع الغذائية التى تتوفر بقراهم هى السلع الغذائية المدعمة من قبل الدولة والتى توفرها مكاتب وزارة التموين بقرى المبحوثين، والتى يتم صرفها من خلال بطاقات التموين الحكومية والمدعمة من الدولة وهى (الدقيق، والسكر، والزيت، والشاى، والأرز). بالإضافة إلى السلع التى يتم صرفها كمقابل نقاط بديل الخبز لها فى النظام الجديد الذى تستخدمه وزارة التموين لصرف السلع التموينية الجديدة مثل (المكرونة، والصلصلة، والفول، والعدس). وهذا ما أقره جميع المبحوثين المشاركين فى مختلف المجموعات بقولهم "السلع الغذائية اللى موجودة فى البلد هى التموين كله اللى بنصرفة من الدكان- يقصد بالتموين السلع الغذائية المدعمه من الدوله- بالبطاقة". وأوضح جميع المبحوثون بأن هذه السلع الغذائية المدعمة تعتبر بالنسبة إلى أهل القرية سلع أساسية وضرورية ولا يمكن الإستغناء عنها، وهى تمثل النظام الغذائى لدى الغالبية العظمى من سكان قرى المبحوثين. ومع ذلك فإن هذه السلع غير متوفره بالكميات المطلوبه ولا تكفى احتياجات أهل القرية.

وهذا ما أقره جميع المبحوثون من وجود نقص فى السلع الغذائية الأساسية المدعمة بقراهم بالرغم من أهميتها مثل الزيت، والأرز. فقد بينت بعض المبحوثات ذلك بقولهن "الزيت والرز هما اللى ناقصين فى التموين"، و"الواحدة الأول كانت بتأخذ كيلو رز على كل فرد دلوقتى كل فرد بياخد نص كيلو وممكن مايخدش أصلاً"، و"الزيت كان الواحد بيأخد قزازة دلوقتى هى نص قزازه بس"، و"السمنه برضه مش موجودة ودى حاجة مهمة قوى". فى حين استخدمت أحدى المبحوثات أسلوب المقارنة لتحديد النقص من السلع الغذائية الأساسية المدعمة خلال ستة أشهر فقط بقولها "عايزين تعرفوا أيه اللى ناقص من السلع؟، أقولكم وأحسبوها: أنا كنت بأخد من ست شهور فاتو خمس قزايز زيت، وسبع أكياس رز، وإتناشر "١٢" كيلو سكر، وخمس بواكى شاى، وده غير المكرونه. أما دلوقتى بأخد قزازة زيت واحدة، وخمسة كيلو سكر، واتنين رز، ولكن الشاى والمكرونه- بح- مفيش بطلوا يديهم على البطاقة. كما ذكرت أحدى المبحوثات بأن "السمنه والعدس والمكرونة والفول إتشالوا من على التموين والحاجات دى مهمة لينا".

فى حين أرجع عدد قليل من المبحوثين نقص السلع الغذائية المدعمة إلى سوء عدالة التوزيع بين قرى ومراكز محافظة أسوان، حيث قارنت إحدى المبحوثات بين ما تحصل عليه من سلع غذائية بقريتها وبين ما يحصل عليه أحد أقاربها فى إحدى مراكز محافظة أسوان من السلع المدعمة بقولها "إحنا بنتظلم من عدم وجود التموين (تقصد السلع التموينية المدعمة) فى قريتنا، لأن فى ناس من بلدنا ساكنة فى المركز وبتأخذ تموينها من هناك بتقول أنهم بيأخذوا كل السلع وإحنا فى القرية مغضوب علينا بنأخذها نص الكمية اللى بيقولوا عليها، حرام ده ولا حلال؟!".

بينما يُقر بعض المبحوثين بوجود الخبز المدعم بقراهم، إلا أنه لا يكفى الاحتياجات اليومية لغالبية الأسر. فذكرت إحدى المبحوثات "العيش موجود بس وزنه قل"، وأوضحت أخرى بقولها "المخبز بيدى خمسة ترغفة للواحد ودول أخويا الصغير بيأكلهم فى طقة (وجبه) واحدة، بنشترى عيش عليهم، بس بنأخذ الرغيف بـ ٣٠ قرش وده كتير والله".

وربط بعض المبحوثين عدم وفرة السلع الغذائية بالموقع الجغرافى لمحافظة أسوان وذلك إما للبعد المسافة لقول أحد المبحوثين "إحنا عشان أخر محافظة فى الجمهورية السلع الغذائية بتتأخر لما تيجى لحد عندنا وفى حاجات كتير مش بتيجى من أصله". أو بسبب الظروف الجويه للمحافظة نتيجة لموقعها الجغرافى، حيث أن عدد قليل من المبحوثين فى مختلف المجموعات أقروا بوجود نقص السلع الغذائية من الخضار والفاكهة مع نقص فى الألبان ومنتجاته، واللحوم المصنعة والمبردة، والدجاج والأسماك واللحوم المجمدة فى قراهم بوجه خاص وعلى مستوى محافظة أسوان بوجه عام، وهذا ما ذكرته بعض المبحوثات بقولهن "مفيش عندنا خضار فى البلد خالص" وقول أخرى "منتجات الألبان مش موجودة فى كل البلاد اللى فى المحافظة عشان مفهاش مزارع للبهايم (مزارع حيوانية). وقول إحدى المبحوثات "بصى مش عندنا بس! ده البلد كلها (تقصد محافظه أسوان) مفهاش حاجه متجمدة تتاكل ذى الناس". وبنفس الإتجاه عبر مجموعة من المبحوثين فى بعض مجموعات الشباب بأن "الفراخ واللحمة المصنعة بتيجى من بحرى (يقصد القاهرة) ودى بتبقى فاقدة الصلاحية من طول المسافة". وقال مبحوث أخر"عشان جو أسوان حر بيخلى اللبن يفسد وبيكون غير صالح للاستخدام".

وفى المقابل أتضح أن غالبية المبحوثون يقرون بوجود وفرة لنوع واحد فقط من السلع التموينية المدعمة بقراهم وهو "السكر" وهو من السلع التموينية المدعمة، وأكد جميع المبحوثين بأنه متوفر بأكثر من إحتياجاتهم، كما ذكر أحد المبحوثين بقوله "أكتر حاجه موجوده فى البلد دى السكر". وأجابت مبحوثة أخرى "السكر من كتر ما بيدهولنا فى التموين مش عارفين نوديه فين"، بينما عرضت أحدى المبحوثات موقف يوضح مدى وفرة السكر، ونقص سلع أخرى بقولها "الشهر ده قالوا لى مفيش زيت، ولا رز، فى سكر بس! فا رحنا أنا وأمى لبتاع التموين، وقالها يا حجه مفيش زيت الشهر ده وحتاخدى مكانه سكر، فقالت للراجل، يعنى أنا أعمل إيه؟! أحط السكر فى الطاسة وأقلى بيه؟! حرام عليك!".

وقد أوضحت النتائج أيضاً وجود وفرة من السلع الغذائية غير المدعمة بقرى المبحوثين وهى القمح، واللحمة البلدى وذلك وفقاً لآراء المبحوثين بقولهم "القمح مالى البيوت ومحدش يستغنى عنه"، "واللحمة فى كل سوق متعلقة بس اللى يشترى؟!". بالإضافة إلى توفر اللحم الجملى واللحم السودانى بقرى بعض المبحوثين وفقا لما ذكره عدد قليل من المبحوثين والمقيمين بقرى مركز دراو "اللحمه السودانى مالية الدنيا كلها عندنا فى دراو. بينما قال مبحوث أخر بأن "لحم الجمال عندنا فى دراو المركز متوفرة كتير ورخيص، ولبنها كمان". وتعتبر دراو مركز تابع لمحافظة أسوان"

فى حين ربط بعض المبحوثين وفرة السلع الغذائية بقراهم بأيام محددة فى السنة كموسم حصاد بعض المحاصيل من الخضر والفاكهة، والمناسبات والأعياد الدينية. وذلك لنوعية محددة من السلع الغذائية، وهذا ما أوضحه بعض المبحوثين المشاركين من مجموعات الشباب بقولهم "البلح موجود طول شهر رمضان وفى الأيام التانية مش بنلاقيه". والطماطم فى عروات بتكون كتيرة وسعرها رخيص، وأوقات تانية مش بنلاقيها وتكون غالية ده عشان إسنا فى الوقت ده مش بتزرعها.-إسنا مركز تابع لمحافظة الأقصر، ويعتبر أقرب مركز لمحافظة أسوان شمالاً- وقول مبحوث أخر "فى أيام العيد والمواسم تلاقى كل حاجة موجودة من

فاكهة وخضار ولحمة وباقى أيام السنة مفيش بالضاليين يعنى لما تلاقى حد جايب شويه خوخ ولا تفاح يبيعهم فى البلد وده بيكون فى الصيف".

وقد أظهرت نتائج الجلسات إلى وجود تفاعل واضح بين المبحوثين فى جميع المجموعات النقاشية، وقد ظهر ذلك بوضوح فى أحدى الجلسات للمبحوثات من خلال حوار دار بين مبحوثتين أثناء إجابتهن على السؤال المتعلق بنقص السلع الغذائية بقراهم، فذكرت أحدى المبحوثات "بأن مفيش خضار فى البلد خالص". فتفاعلت معها طالبة أخرى بإنفعال ملحوظ وبإستنكار لما تقوله وقالت لها "مش مهم طبق السلطة يا ستى اللى بتعمليه كل يوم بناقص، المهم شوية الزيت اللى بنطبخ بيهم. يا ستى حرام عليكم بلاش تكبر وعيشوا عيشة أهلكوا." وهذا ما وافقت عليه باقى المبحوثات بالجلسة. فنستنتج من هذا الحوار أنه يوجد تحديد واضح لدى المبحوثات لأولوية السلع الغذائية التى يجب توافرها وفقاً للنظم الغذائية المتبعة فى قرى غالبية المبحوثين. وبالتالى يتطلب ضرورة توافر نوعية محددة من السلع الغذائية فى أسواق قرى المبحوثين.

مما سبق يتضح أن جميع المبحوثون فى مختلف الجلسات أوضحوا بأن بُعد توافر الغذاء لا يتحقق بدرجة كبيرة فى قرى المبحوثين وفقاً لأرائهم بالقدر الذى يسمح لهم بالشعور بوجود أمن غذائى لديهم طوال العام، مما يوضح بوجود إنعدام أمن غذائى موسمى لدى قرى المبحوثين بمحافظة أسوان.

وأن وفرة السلع الغذائية بقرى المبحوثين مقترن بعدة عوامل عدة منها ما توفره الحكومة من ضمان إجتماعى لسكان قرى المبحوثين بدعم بعض السلع التموينية. وإلى ما يوفره زارع القرية من سلع غذائية نتاج حصادهم لزروعهم من بعض المحاصيل فى مواسم الحصاد لبعض محاصيل الخضر والفاكهة. وإلى ما يوفره التجار من سلع غذائية فى أيام الأعياد والمناسبات الدينية المختلفة.

ويتضح أيضاً أن ما يتوفر فى أسواق قرى المبحوثين من السلع الغذائية عبارة عن السلع الغنية بالكربوهيدرات من حبوب وبقوليات، ومن السلع الغنية بالدهون غير المشبعة من الزيوت النباتية، مع وجود نقص فى أستخدام السلع الغذائية الغنية بالبروتينات من مصدر حيوانى، وأيضاً الأغذية الغنية بالألياف النباتية من خضار وفاكهة، وذلك فى جميع قرى المبحوثين بالقرية.

٢- **بُعد الحصول على الأغذية:** فيما يتعلق بتحقق البُعد الثانى لمفهوم الأمن الغذائى والمتعلق بقدرة الحصول على الأغذية لدى قرى المبحوثين، فقد تبين من نتائج المقابلات مع المبحوثين أن هذا البُعد من مفهوم الأمن الغذائى لا يتحقق بدرجة كبيرة فى قرى المبحوثين سواء من ناحتى القدرة الأقتصادية أو القدرة المادية للوصول إلى الأغذية، وأن المبحوثين لديهم وعى مرتفع ببُعد الحصول على الأغذية من ناحيتى قدرة الحصول على الغذاء سواء من الناحية الأقتصادية، والناحية المادية على السواء. حيث تم التحقق من هذا البُعد من خلال تحديد المبحوثين لقدرة الوصول الأقتصادى وقدرة الوصول المادى إلى الغذاء كما يلى.

أولهما: **قدرة الوصول الأقتصادى** لسكان قرى المبحوثين وتم تحديدة عبر سؤال المبحوثين "مين اللى فى بلدكم يقدر يشترى كل السلع الغذائية؟". فقد بينت نتائج المقابلات إرتفاع وعى المبحوثين فى تحديد القدرة الأقتصادية لسكان قراهم للوصول إلى الأغذية، وأتضح أيضاً عدم تحقق قدرة الوصول الإقتصادى إلى الغذاء لدى جميع قرى المبحوثين، حيث أرجع الغالبية العظمى من المبحوثين قدرة الوصول إلى الأغذية من الناحية الأقتصادية إلى مستوى الدخل مع توفر الضمان الإجتماعى المقدم من الدولة فى صورة دعم على السلع الغذائيه، والقطاع الخيرى غير الحكومى فى صورة مساعدات عينية ومالية.

وبناءاً عليه فقد قسم الغالبية العظمى من المبحوثين أهالى قريتهم وفقا لمستوى الدخل والقدرة على شراء السلع الغذائية إلى ثلاث طبقات، وهم الطبقة الغنية وهم أقلية فى قرى المبحوثين وهم أصحاب الدخول المرتفعة ولديهم القدرة على شراء كل السلع الغذائية، وتتمثل فى عمدة البلد، وأصحاب الحرف : النجار، والجزار، وبعض العاملون فى بعض الوظائف الحكومية كالمدرسين، ومن يعملون بخارج الدولة وبخاصة دول الخليج. كما ذكرها المبحوثون بقولهم "اللى يقدر يشترى كل حاجة فى البلد الغنى والقادر"، و"العمدة بس"، و"الناس اللى مرتاحة ومعاها دخل شهرى"، وأيضا قول أحد المبحوثين "اللى يقدر يشترى كل حاجة فى بلدنا اللى عنده دخل كويس ذى الموظفين اللى شغالين مدرسين وبيدوا دروس خصوصية، وبتوع اللحمة واللى جوزها شغال فى الخليج (يقصد دولة الكويت والسعودية والإمارات)".

وأما الطبقة الثانية فهم أصحاب الدخول المتوسطة، وهم من لهم القدرة على شراء بعض وليس كل السلع الغذائية وهم من يعملون بوظائف حكومية، كما قال المبحوثين "اللى شغالين موظفين فى الحكومة بس وظايف دخلها متوسط ذى كاتب المحكمة أو فراش فى شركة الكهرباء والغفير". أما الفئة الثالثة فهى الطبقة الفقيرة وهم من لديهم مصادر ضعيفة للدخل، وليس لديهم قدرة على شراء كل السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى أصحاب الدخول المنعدمة وهم من ليس لديهم القدرة على الوصول إلى السلع الغذائية الضرورية لإنعدام دخولهم. وهم يمثلون الغالبية العظمى من سكان قرى المبحوثين، وهم الزراع من أصحاب الحيازات القزمية، والعامل الزراعى، ومن ليس لديه مهنة تدر عليه دخل، كما ذكرها المبحوثون بقوله "المزارع اللى معاه قراط أو أتنين، والأُجرى كمان حيجيب أيه يأكله؟!.. ومن فين؟!"، و"اللى معندهوش دخل ولا وظيفة حيجيب أيه؟ ومن فين؟".

بينما أقر بعض المبحوثين بأنه لا يوجد فوارق فى مستوى الدخل بين أهل قراهم وأن جميع أهل القرى ذو مستوى دخل متوسط، وأن الوصول إلى الغذاء فى قراهم يتم من خلال الضمان الإجتماعى الذى تقدمه الدولة فى صورة دعم على السلع الغذائية وأن جميع أهل قرى المبحوثين يعتمدون على هذا الدعم للحصول على السلع الغذائية، وذلك وفقا لقول المبحوثين "إحنا فى بلدنا كلنا ذى بعض العمدة ذى الغفير كله بيأخذ تموين الحكومة"، و"عندنا فى كل القرى تقريبا العيشة أقل من المتوسط، ومش كل الناس تقدر تشترى كل أكلها وشربها زى ما هى محتاجه دة الواقع". وقول إحدى المبحوثات "غالبية الناس فى البلد عندنا غلابة ومش قادرة تشترى كل حاجة، هما يادوب على قد الزيت والسكر وشوية الرز والدقيق بتاع التموين وخلاص غير كده محدش يقدر يجيب حاجة من السوبر ماركت إلا ناس قليلة قوى".

فى حين قام منسقوا الجماعات النقاشية بعرض سؤال آخر للمناقشة، وذلك لمعرفة صور الدعم الإجتماعى المختلفة المقدم لأهل قرى المبحوثين، ومعرفة من هى الجهات التى تقدم الدعم لهم حتى يحصل الجميع على الغذاء، وتم ذلك من خلال سؤال المبحوثين "مين بيساعد الناس اللى مش قادرة تشترى أكلها فى بلدكم؟"

حيث أقر جميع المبحوثين بجميع الجلسات بأنه فى حالة عدم وجود قدرة إقتصادية فى الحصول على الأغذية لدى أهالى قرى المبحوثين الناتج عن ضعف مستوى الدخل لديهم، فإنه يتم الحصول عليها من خلال الدعم الأقتصادى المقدم من عدة جهات مختلفة وهى الحكومة فى شكل دعم للسلع الغذائية أو فى صورة نقدية، وأيضاً من مساهمات الجمعيات الأهلية، أو مساعدات من بعض الأفراد الذين لديهم القدرة على مساعدة الناس، ولكن فى فترات زمنية بعيدة وفى مناسبات محددة (مساعدات موسمية). وأكد الغالبية العظمى من المبحوثين على أن الجهات المقدمة للدعم هى الحكومة فى شكل سلع غذائية مدعمة على بطاقة التموين "الكارت الذكى" كما عبر الباحثين عنها بقولهم "الدولة بتدعم ببطاقات التموين والسلع كلها زيت، وسكر، ورز، وبس". وقد أكد جميع المبحوثين على أن هذه المساعدات لا تكفى حاجة السكان نظراً لقلة محتواها أو لعدم استمراريتها لفترات زمنية طويلة، حيث عبر المبحوثين عن ذلك بقولهم "الدولة بتدى دعم مباشر فى صورة سلع تموينية على بطاقات التموين إلا أنه دعم غير مستقر بمعنى أن فى مرة يقدم لك زيت وشهر تانى مش بنلاقية فيدى بدلاً منه سكر أو رز فالغلبان يقوم يشترى زيت من بره وده غالى. أو أنه بيقلل كمية الزيت من ٥ قزايز لقزازتين مثلاً". وقد أستخدم بعض المبحوثين الأمثلة الشعبية للتعبير عن ضعف الدعم المقدم من الدولة "أهو اللى بتدية الدولة من دعم عامل ذى المثل اللى بيقول الطشاش ولا العمى".

بالإضافة إلى الدعم المقدم من الحكومة فى صورة راتب شهرى (معاشات الضمان الإجتماعى)، حيث أكدت إحدى المبحوثات على توفر هذا المعاش لدى بعض الأسر مع التأكيد على أن هذا الراتب لا يكفيها للحصول على ما تحتاجه من الغذاء بقولها "أأه فى دعم بتقدمه الدولة، بس ميعملش حاجة خالص.. يعنى إيه واحدة مطلقة ومعاها أمها وبنتها بتدرس فى كلية طب وبيدوها معاش ٢٥٠ جنية فى الشهر!! من الضمان الإجتماعى.. وده يجيب أيه يعنى؟! أكيد ولا حاجه يا دوب يجيب ٢ كيلو سكر فى الشهر عليهم هما الثلاثة!! فى حين إن أى واحده فينا من اللى قاعدين دلوقتى ميقدهاش لوحدها ٢ كيلو سكر فى الأسبوع ما بالك بالست دى الغلبانة وخصوصاً إن مالهاش بطاقة تموين!؟"، فى حين أكدت مبحوثة أخرى أن هذا الدعم لا يتم إنفاقه بالكامل فى الحصول على غذائهم

بل يتم صرفه على تعليم أولادهم لقولها "الناس بتجوع عشان تعلم عيالها".

وأوضح غالبية المبحوثين أن من الجهات التى تقدم دعم إقتصادى لأهل القرى للحصول على الغذاء هى الجميعات الأهلية غير الحكومية، إلا أنها لا تعطى مساعدات دائمة ومستمرة من السلع الغذائية لفقراء القرى ولكنها تقدم مساعدات موسمية فى الأعياد والمناسبات فقط لقول المبحوثين "الجمعيات الخيرية بس فى رمضان بتجيب شنطة رمضان وفيها شويه الرز وقزازة الزيت والسكر وزبيب وجوز هند". بالاضافة إلى مساعدات أهل الخير من القادرين فى بعض المواسم الدينية لقولهم "فى ناس خيرة فى رمضان وفى الأعياد وفى المواسم بتدى أكل أو فلوس وباقى السنة مفيش".

وقد أكد جميع منسقوا الجلسات ومساعديهم فى تدوينهم لملاحظاتهم المدونة فى جميع الجلسات أنه يوجد إتفاق تام بين تعبيرات المبحوثين اللفظية وبين تعبيراتهم غير اللفظية والايماءات والاستجابات السلوكية من خلال انفعالاتهم التى توحى بوجود قلة أو ندرة أو وعدم إدراك حقيقى للدعم المقدم من مختلف الجهات سواء من المؤسسات الحكومية، أو غير الحكومية، أوعلى مستوى الأفراد للفقراء للحصول على الغذاء. وهذا يدل على ضعف وندرة المساعدات المقدمة لأهل قرى المبحوثين لكى يحصلوا على الغذاء.

ثانياً: قدرة الوصول المادى إلى الغذاء: وهى التى تتيح عمل الأسواق لقرى المبحوثين من البنية التحتية، فقد تم التعرف عليه من خلال سؤال المبحوثين "إيه هى الإمكانيات المادية لو كانت موجودة فى بلدكم تخلى كل السلع الغذائية متوفرة على طول؟". مع قيام المنسق بعرض بعض الإمكانات المادية والتى لم يحددها المبحوثين بشكل عفوى بكل مجموعة ومن هذه الإمكانات (وسائل النقل- المخازن- ثلاجات الحفظ- شبكة طرق) لتحديد الامكانات الأكثر أهمية لقدرة الوصول المادى إلى الغذاء. وقد أتضح من نتائج المقابلات إرتفاع وعى المبحوثين بتحديد الامكانيات التى تحقق قدرة الوصول المادى إلى الأغذية والتى تتيح عمل الأسواق من البنية التحتية لدى قراهم. وأن قدرة الوصول المادى إلى الغذاء لم يتحقق بدرجة كبيرة فى قرى المبحوثين.

فقد أقر الغالبية العظمى من المبحوثون المشاركون فى الجلسات بعدم توافر الموارد المادية من البنية التحتية التى تسهل من عمل الأسواق بقرى المبحوثين بشكل واضح، من عدم توفر مخازن للحبوب والغلال، وأيضاً عدم وجود مخازن لسلع الشركات الكبرى فى جميع قرى المبحوثين، بالإضافة إلى عدم توفر مبردات كبيرة لحفظ الأغذية من اللحوم والخضار والفاكهة، وعدم توفر وسائل النقل الأمنة والمناسبة لنقل بعض السلع الغذائية المجمدة والمبردة، وذلك وفقاً لما ذكره المبحوثون فى تلك العبارات "مفيش مخازن كبيرة للغلال فى البلد عندنا"، و"مفيش ثلاجة كبيرة لتخزين الخضار والفاكهة أو اللحوم والسمك".

بينما أقر غالبية المبحوثين بأنه يوجد شبكة طرق ممهدة فى غالبية قرى المبحوثين، إلا أن ما يزيد عن نصف المبحوثين أقروا بعدم صلاحية الطرق العامه المؤدية إلى محافظة أسوان والطرق المؤدية إلى قرى المبحوثين، وأقر غالبية المبحوثين أيضاً بوجود بعض من وسائل النقل بقراهم والتى تعمل على نقل السلع الغذائية، ولكنها لا ترقى إلى وسائل النقل الآمنة والمؤمنة لنقل أغلب السلع الغذائية، ومن وسائل النقل التى يتم استخدامها فى نقل السلع الغذائية هى التوك توك، والتروسيكل. أما العربات الربع والنصف نقل فتستخدم فى شحن الدقيق والغلال من المطاحن إلى القرية أو من الزراع للمطاحن، وتستخدم العربات المبردة فى نقل الألبان ومنتجاتها، ونقل اللحوم المجمدة فيكون من أماكن التصنيع إلى منافذ التسويق بالمركز وعاصمة المحافظة فقط ولا تصل إلى قرى المبحوثين بينما يتم نقل هذه السلع بوسائل أخرى إلى تجار القرى. كما أورده المشاركون بعباراتهم الأتيه "السلع اللى كميتها كبيرة بتيجى فى عربيات كبيرة وبتتوزع على التجار كل واحد وحصته"، و"فيه تجار بتجيب السلع فى المواصلات العادية ذى التوك توك لما يكون جايبها من مسافة قريبة والسلع برضه بتكون خفيفة"، و"فيه تجار بيتجليهم البضائع فى تروسيكل (دراجة بخارية مزوده بصندوق خلفى يحمل عليه بضائع)"، و"الدكاكين الصغيره اللى فى البلد بتتفق مع واحد بيعدى عليهم بعربيته الخاصة الربع نقل ويديهم اللللى عايزينه من السلع"، و"بتوع دكاكين التموين والحكومية، فهو بيجيب الحاجة بنفسة وبعربيته"، "الشركات الكبيرة بتنزل عربياتها الكبيرة لغاية المركز (كوم أمبو) لأنه مركز تجارى كبير فى أسوان وبعدين التجار بياخدوا بضائعهم بمعرفتهم وينزلوا بيها لبلادهم".

مما سبق يتضح أن البُعد المتعلق بالحصول على الغذاء لا يتحقق بدرجة مناسبة فى قرى المبحوثين من ناحيتى الوصول الإقتصادى والوصول المادى. وأنه لا يحقق لهم الشعور بالأمن الغذائى مما قد يؤدى إلى حالة من إنعدام الأمن الغذائى.

٣- **عملية الأستقرار للسلع الغذائية:** يتحقق إستقرار السلع الغذائية من خلال جانبين رئيسين هما إمدادات الأغذية وإستقرار أسعارها، فقد تبين من نتائج البحث إرتفاع وعى المبحوثين من الشباب الريفى بأسوان فيما يتعلق بعملية أستقرار السلع الغذائية بقراهم من ناحية توفر السلع الغذائية بالقرى، وأيضا من ناحية أستقرار أسعار السلع الغذائية. ومع ذلك يتضح أيضاً من نتائج المقابلات مع المبحوثين أن هذا البُعد من مفهوم الأمن الغذائى لا يتحقق بدرجه كبيرة فى قرى المبحوثين سواء من ناحيتى إمدادات الأغذية وإستقرار أسعارها.

أولاً: إمدادات الأغذية: وتم تحديده من خلال توفر السلع الغذائية بقراهم وفقاً لاحتيياجاتهم الفعلية خلال فتره زمنية تقدر بشهر واحد، وتعدد أماكن وأيام الشراء، فقد تبين من نتائج البحث أن غالبية المبحوثين أقروا بعدم تحقق هذا البعد بدرجة كبيرة فى قرى المبحوثين. وذلك وفقاً لما أقرة المبحوثين بإجابتهم عن السؤال المتعلق بتوفر السلع الغذائية بقراهم وفقاً لاحتيياجاتهم الفعلية وهو "أى حد بيحتاج يشترى أى سلعه غذائية فى بلدكم بيلاقيها متوفره ومش ناقصة طول الشهر؟". فقد تبين من نتائج البحث أنه يوجد إتفاق عام بين جميع المبحوثين على أن السلع الغذائية المتوفره بقرى المبحوثين غير كافية لاحتياجات سكانها، وأنه يوجد نقص شديد من جميع السلع الغذائية بقرى المبحوثين، وأنها لا تكفى احتياجاتهم الشهرية، ولا تحقق لهم أدنى شعور بالأمن الغذائى، حيث أجمع غالبية المبحوثون بأن ما يوجد من سلع غذائية سواء السلع المدعمة أو السلع غير المدعمة بها نقص شديد، بينما أكد أحد المبحوثين من الشباب أن تواجد السلع من عدمة يرجع إلى الطلب فكلما زاد الطلب قل المعروض من السلعة.

فى حين يرى بعض المبحوثين من الكليات العملية أنهم لا يشعرون بنقص السلع الغذائية فى الأسواق، لإرتفاع نسبه عدد الفقراء بالقرى مما ينتج عنه ضعف الطلب على السلع الغذائية مقارنة بأهل المدن، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع فى الوجبات الغذائية. وهذا وفقا لما ذكره المبحوثين "إحنا مش بنحس بنقص السلع لأن كل أكلنا بسيط مش بنعمل حاجة عالية ذى بتوع القاهرة والأسكندرية". و"إحنا عددنا قليل.. دى أسوان كلها عددها قليل فالحاجة الموجودة بتقضينا كلنا". بينما نجد أن أحد المبحوثين صنف نوعية الغذاء الرئيسي لدى غالبية أهل القرية بالنسبه له فى وفره القمح لعمل الخبز أما نوعية الوجبات فهى غير مهمة بالنسبة إليهم "أهم حاجة عندنا الغلة" القمح وده موجود والحمد لله أما الطبيخ.. فبنطبخ أى حاجة من الرجله تعمل طبيخ من الخبيزه تعمل طبيخ (الرجلة والخبيزة دى عبارة عن حشائش فى الأرض)، والصعيد مش من هواة الأكل ذى بتوع بحرى أقل حاجة بتقضيهم.

وفيما يتعلق بأماكن وأيام شراء السلع الغذائية فقد أتضح من نتائج البحث إرتفاع مستوى وعى المبحوثين بتحديد أمكان وأيام شراء السلع الغذائية، وذلك وفقاً لمعرفتهم بها، حيث أتفق جميع المبحوثين على أن أماكن شراء السلع الغذائية هى أماكن محددة ومتفق عليها ومعروفة لجميع أهل القرى. وذلك من خلال إجابة المبحوثين على السؤال التالى" إيه هى الأماكن اللى ناس بلدكم بتجيب منها السلع الغذائية اللى محتاجاها؟.. وأمتى؟ (يحدد الأماكن مع الأيام)

فقد أظهرت نتائج المقابلات بأن المصدر الرئيسى لشراء السلع الغذائية لجميع سكان القرى هو محل السلع التموينة التابع لوزارة التموين الذى يبيع السلع الغذائية المدعمة والمدرجة فى بطاقات التموين، وأنه يتم شراء هذه السلع فى يوم واحد محدد من كل شهر ويكون خلال الخمسة أيام الأولى من كل شهر، وفى بعض القرى يكون فى اليوم العاشر من كل شهر ميلادى. وذلك وفقاً لما عبر به غالبية المبحوثين بقولهم "بنشترى من بقال التموين بتاع الحكومة"، وبيبقى يوم ١٠ فى الشهر. وبنفس الإتجاه عبر قليل من المبحوثين بقولهم "بنجيب حاجتنا من الراجل بتاع التموين وبيكون أول خمس أيام من الشهر".

إلا أن مسجلى الجلسة قد سجلوا ملاحظاتهم على أنفعالات المبحوثين وردود أفعالهم وأقوالهم عند الإجابة على السؤال المتعلق بيوم الحصول على السلع التموينية، وخاصة مجموعات الشابات المبحوثات فقد

أكد الملاحظون بأن انفعالاتهن كانت حادة واتجاهتهن سلبية نحو هذا اليوم وأن الردود فى الأجابة مليئة بالألم، والحزن يملىء صوتهن فى التعبير عن هذا اليوم المرتبط بتوزيع السلع المدعمة من خلال بطاقات التموين. بقولهن "ده يوم العذاب اليوم اللى الحكومة بتعاقبنا فيه"، وعبرت بعض المشاركات بقولها "أن بحس أنى بتهان فى اليوم ده عشان مخدش حاجه ناقصه من زيت ورز". بينما عبرت أحدهن بأن لديها شعور بأنها أقل من غيرها فى البلاد التانية "إحنا أقل من غيرنا بكتير وبيخلونا أخر ناس تجيلنا الحاجة، ويوم ما تيجى يجبوها ناقصة عشان الناس تتعارك عليها".

وأظهرت النتائج أيضاً أن غالبية المبحوثين يقومون بشراء باقى السلع الغذائية وهى السلع الغذائية غير المدرجة بالبطاقات التموينية المدعمة وفى حالة نقص السلع المدعمه من المحال التجارية الخاصة المنتشرة بالقرية، ثم الباعة المتجولون بالقرى وهم مصدر حصولهم على سلع الخضار والفاكهة، وأتفق جميع المبحوثين على أن شراء السلع الغذائية من هذه المحال، والباعه المتجولون متواجدون فى كل الأيام، ويكون الشراء وفقاً لحاجاتهم لها. فعبر المبحوثون عن ذلك بقولهم "الحاجات الناقصة بنجيبها من الدكان اللى فى البلد"، وعبر أخر بقوله "السلع العادية بنجيبها من الدكان أو السوبر ماركت كل يوم عادى حسب حاجة البيت، ويقصد بالسلع العادية هى السمنه والزيت والسكر والشاى والمكرونه". أما المبحوثات فذكرن "بنشترى من الراجل اللى بيلف بالعربية الكارو على البيوت، وبنجيب منه الخضار وشوية فاكهة برتقال أويوسفى، وده عادى كل يوم بيلف علينا".

وقد ذكر المبحوثون بأنه يتم شراء سلع محدده ومحدوده فقط من سوق القرية الأسبوعى، وذلك لشراء اللحم والطيور والحبوب، وهو يوم واحد فى الأسبوع وهو يوم محدد من كل أسبوع فى كل قرية. فقد عبر المبحوثون عن ذلك بقولهم "بنشترى من الأسواق اللى فى البلد، وفيها بنشترى كل حاجات محدوده من لحمة وطير وفول وعدس وخضار وفاصوليا ناشفة، وده بيكون فى يوم معروف لناس البلد كلها وبيختلف فى كل بلد عن التانية حسب يوم سوقها".

وذكر قليل من المبحوثين فى مختلف المجموعات النقاشية أنه يتم شراء السلع الغذائية من المحال التجارية "السوبر ماركت" بالمركز أو عاصمة المحافظة بأسوان، أو من مراكز بيع منتجات القوات المسلحة. وذلك لشراء اللحوم المجمدة واللحوم المصنعه، والأغذية المعلبة وقد عبر المبحوثين عن ذلك بقولهم "لما مايكونش فيه حاجه عند التاجر بروح السوبر ماركت اللى فى المركز أو المحافظة". "ساعات بنشترى من العربيات اللى بيلفوا بيها بتوع الجيش اللى فى المركز، وده ممكن مره كل شهر أو لما حد يكون نازل المركز أو للمحافظة يقضى حاجه".

وعبرت أحدى المبحوثات عن ذلك بقولها "فى البلد عندنا مفيش لحمة مفرومة ولا برجر ولا صوص فابنبعت نجيبهم من السوبر ماركت اللى فى المركز ودى بنجيبها على ما تفرج يعنى مش على طول هههههه". وقد سجلت رئيس الجلسة ملاحظاتها على هذه المبحوثه وهى أن انفعالاتها وعبارات وجهها ونبرة صوتها فى هذا الكلام بأنه تشعر بالخجل والكسوف مما تقوله، وكلامها يوحى بأنها تفعل شيئاً غير مألوف لمن حولها من المبحوثات ولذلك انهت كلامها بضحكه سخريه كهروب من ردود أفعال زميلاتها نحوها.

يتضح مما سبق أن جميع المبحوثين والمبحوثات على وعى بأماكن وأيام شراء السلع الغذائية بقراهم، وأن أماكن وأيام الشراء مرتبط بدرجة كبيرة بنوعية وكمية السلع الغذائية التى يحتاج إليها أهل قرى المبحوثين، وأن أكثر الأماكن التى يتم شراء السلع منها هى محال البقالة للسلع الغذائية التموينية المدعمة، ويكون فى يوم محدد لمرة واحده فى الشهر، ثم محال البقالة بالقرية والمركز لشراء النقص من السلع الأساسية ويكون فى أيام غير محددة ووفقاً لاحتياجاتهم، ثم سوق القرية الأسبوعى، وأقل أماكن شراء السلع هى السوبر ماركت الموجود فى المحافظة، ويكون لشراء السلع الغذائية المعلبة والمجمدة والمبرده ويكون فى يوم غير محدد من كل شهر.

ثانياً: إستقرار الأسعار: فيما يتعلق بإستقرار أسعار السلع الغذائية كأحد محددات إستقرار الغذاء، فقد تم تحديده عبر سؤال المبحوثين "أيه رأيكم فى أسعار السلع الغذائية اللى موجوده فى بلدكم؟". فقد بينت نتائج المقابلات إرتفاع وعى المبحوثين فى تحديد التغيرات الحادثة فى أسعار السلع الغذائية بقراهم، وأتضح أيضاً عدم تحقق إستقرار السلع الغذائية بقرى المبحوثين.

فقد تبين من نتائج البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثين المشاركين بجميع الجلسات أكدوا على أنه يوجد حالة من عدم الإستقرار فى أسعار السلع الغذائية، وأنها دائماً متغيرة وليست ثابته وهذا التغير دائماً يميل إلى الإرتفاع وليس الإنخفاض بشكل عام على جميع السلع الغذائية وفى فترات زمنية قصيرة، وذلك وفقاً لأراء المبحوثين التالية "الأسعار كل مرة بتزيد مفيش مرة رجعت لورا"، و"السلع اللى خارج التموين كل يوم بتزيد وبتولع"، و"الزيت زاد من ١٠ جنية للقزازة لـ١٢ جنيه ودلوقتى بقت بـ ١٤ جنية فى أقل من أسبوع"، و"السكر من شهر كان بأربعة جنية بقى اليومين دول وصل لخمسة جنية ونص". وقد عبر احدى المبحوثات عن شعورهن بالإحباط نتيجة الشعور بإرتفاع أسعار السلع غير المبرر والمبالغ فيه بقولها "يعنى أيه قزازة الزيت بقت بـ ١٢ ولا ١٤ جنية ومتقعدش يومين ..ليه يعنى؟!!".

بينما برر أحد المبحوثين أرتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة لنقص المعروض من السلع الغذائية بقوله "الزيت غالى نار عشان مفيش زيت كفاية فى البلد فعشان كده وصلت القزازة لـ ١٤ جنيه. أما فى الأيام العاديه بتبقى بـ ١٠ جنية". بينما يرى بعض المبحوثين أن إرتفاع أسعار السلع غير مرتبط بنقص المعروض منها لقولهم "أسعار بعض السلع بإستمرار بتزيد مع العلم أن منها كميات كتير فى السوق" وقول مبحوث آخر "السكر سعره بيغلى مع أنه كتير فى البلد".

بينما أكد جميع المبحوثين على أنه يوجد ثبات فى أسعار بعض السلع الغذائية المدعمة إلى حد ما، إلا أن كمية هذه السلع لا تكفى احتياجاتهم فيلجأون إلى الشراء. وهذا وفقاً لأراء المبحوثيين حيث أكدت إحدى المبحوثات بقولها "التموين سعره مناسب..إحنا بنروح نجيب التموين لخمس أفراد بندفع خمسة جنية ونصف بس .. ولا إيه يا بنات (البنات ردت وراها.. وقالوا أيوه صح) ".

بينما تم ربط أرتفاع أسعار السلع الغذائية بفترات زمنية محددة كالمواسم الزراعية والأعياد لدى بعض المبحوثين، وأنها تعود للإنخفاض مره أخرى. لقول بعض المبحوثين "الطماطم فى رمضان بتوصل لعشرة جنية وأيام بتبقى بجنية"، و"الأسعار بتزيد فى وقت معين من السنة"، و"الطماطم فى أوقات بتغلى وأوقات بتترمى من رخصها"، و"أيام العيد كل حاجه بتبقى غاليه علينا". فى حين ذكر مبحوث واحد فقط بأن أسعار السلع الغذائية فى إنخفاض مستمر نتيجة لزيادة دعم الدولة للسلع الغذائية على بطاقة التموين. بقوله "كله راجع للعرض والطلب، فعشان كده الحكومة زودت الدعم على السلع عشان التجار يرخصوا حاجتهم".

٤- بُعد استخدامات الغذاء: وهو البُعد الرابع لمفهوم الأمن الغذائى والمتعلق بإستخدامات الغذاء، ويتضمن عنصرين أساسين هما عنصر سلامة وجودة الغذاء، وعنصر مؤشرات الجسم. فقد تبين من نتائج مقابلات المبحوثين أن هذا البُعد من مفهوم الأمن الغذائى لا يتحقق بدرجه كبيرة فى قرى المبحوثين، وقد تم التحقق من هذا البُعد من خلال تحديد المبحوثين لعنصرى بُعد استخدامات الغذاء كما يلى:

أولاً: استخدامات الغذاء من خلال عنصر سلامة وجوده الغذاء: حيث تم التحققق من هذا العنصر من خلال سؤال المبحوثين عن أسئلة تجيب عن نوعية الأغذية وشروط نظافة وصحة الغذاء الذى يتم تناوله بقرى المبحوثين يوميا من وجهة نظرهم. فقد أتضح من نتائج البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثين أكدوا على عدم تحقق هذا البُعد فى قراهم.

وقد أظهرت نتائج المناقشات أن الغالبية العظمى من المبحوثين أقروا بأن جميع الأطعمة التى يتم تجهيزها وتناولها من قبل سكان قرى المبحوثين هى أطعمة غير صحية بشكل عام، فمن ناحية الشروط الصحية ونظافة الغذاء أثناء تجهيز الوجبات الغذائية، فقد عبرت بعض المبحوثات فى أحدى الجلسات النقاشية بإنفعال شديد وبصوت واحد يوحى بإستشعار أكبر قدر من القلق والخطر نحو سلامه وجودة الأغذية التى يتناولها أهالى قراهم، فعبرن عن ذلك بقولهن "لاء مفيش أكل صحى فى البلد كلها، ده كفاية الميه واللى بتعمله فى الناس؟!"، و"أكل صحى أيه، الناس ماشية بالبركة ومحدش عنده وعى بالحاجات دى"، بينما أجابت إحدى المبحوثات بقولها "ده جسمنا يا ما شايل بلاوى بسبب الأكل – وتقوليلى أكل صحى!!؟".

وفيما يتعلق بنوعية الأغذية التى يتم تناولها يومياً فقد أوضحت نتائج المقابلات أيضاً أن الغالبية العظمى من المبحوثين عبروا بأن نوعية الأطعمة وكمياتها وطرق تجهيزها وعدد أيام تناولها لا تتم بطرق سليمة ولا تتوفر بها الجودة المطلوبة، فقد عبر بذلك غالبية المبحوثين من الشباب تعبيرا عن عدم سلامة وصحة الغذاء من حيث نوعية الأغذية المقدمة

بقولهم "الناس فى بلدنا فطارها عبارة عن كِسرة (لقمة عيش) أو قرقوشة وكباية شاى وخلاص، والمفروض الفطار ده يبقى صحى بحيث يدينى الطاقة لمواصلة اليوم. وبنفس الكلمات والمعانى والإتجاه ذكرت باقى المبحوثات من الشابات بقولهن "مين فينا بيأكل أكل صحى ده الواحده مننا بتفطر على قرقوشه وكباية شاى وخلاص، وتلاقى الواحدة مننا إحنا والعيال تعبانين ونايمين فى المحاضرات والعيال برضه نايمه فى المدرسة من قلة الأكل".

بينما أرجع بعض المبحوثين عدم صحة وسلامة الغذاء لوجود نقص فى كمية ونوعية بعض أنواع الأغذية التى يتم تقديمها يومياً، فقد عبرت أحدى المبحوثات من طلاب الكليات العملية عن ذلك بقولها "مفيش حد فى البلد بيأكل أكل صحى لأن الأكل الصحى يعنى لأزم يكون فيه تسع ألوان فى الوجبة وتكون خضار ذى الخيار والبنجر والطماطم والخل والخص وجرجير وبصل وثوم، وغيره وده مش بيحصل!!"، وعبرت بعض المبحوثات عن عدم سلامة وصحة الغذاء من حيث طرق إعداد وتجهيز الأغذية المقدمة بقولهن "مش كل الناس أكلها صحى لأن الناس بتحضر أكلها بالطرق التقليدية وغالبية الطرق دى متعرضه للميكروبات والبكتريا ودى بتعمل أمراض سوء التغذية". و"طريقة الست فى البيت بتخلى الأكل ممكن ميبقاش سليم -مع إنها شارية حاجة سليمة- لكن طريقتها فى الطبخ ضيعت الأكل وخلته أكل مضر ويجيب الأمراض"

بينما حدد بعض المبحوثين الفئة التى تتناول الأطعمة بطريقة صحية هم المرضى، أو الأغنياء لقولهم "اللى بيأكل أكل صحى هما اللى عندهم مرض والدكتور بينصحهم بالأكل الصحى، ومع ذلك مش بيبقى صحى برده"، وقال أحد الشباب "الأكل الصحى ده بتاع الناس الأغنيه لأن الأكل الصحى عايز فلوس كتير والناس فى بلدنا مش معاها يقصد أهل قريته".

وقد أوضحت نتائج البحث أن غالبية المبحوثين أرجعوا عدم سلامة وجودة الغذاء إلى عمليات لا ترتبط مباشرة بعمليات تجهيز الطعام فى شكله النهائى (التصنيع المنزلى) فقط. بينما أرجعها المبحوثون إلى عوامل مرتبطة بسلوكيات الريفيين اليومية أثناء تناولهن وتجهيزهن الأطعمة مما تعرضهن إلى أمراض سوء التغذية، كما ذكر المبحوثين ذلك بقولهم "ناس فى بعض البلاد بتخلى وجبة الغذاء هى وجبة العشاء يعنى إنهم يوم السوق يطبخوا الخضار واللحمة ويأكلوها فى العشاء بدل الغداء والمفروض العشاء يكون خفيف"، و"كل الناس فى البلد عندنا بتشرب شاى بعد الغداء على طول وده بيأكسد الحديد اللى فى الأكل وبيحرقة ويخلى الانسان يجيله إنيميا فى حين المفروض الواحد بيشرب الشاى بعد ساعة من الأكل".

وبعض المبحوثين أرجع عدم جودة وسلامة الغذاء إلى عدم سلامة المواد الغذائية المستخدمة فى الوجبات سواء من الخضار أو الفاكهة أو الطيور المستخدمة نتيجة الممارسات الخاطئة لمزارعى الحقول أو مربى الدواجن والحيوانات المزرعية أثناء القيام بالعمليات الزراعية للمحاصيل فى الحقل أو مزارع الدواجن كما ذكرها المبحوثين بقولهم "الخضار دلوقتى بيرشو عليه مبيدات يبقى صحى أزاى"، و"القمح بيتروى بمية الصرف الصحى فى قرية بلانه مركز نصر النوبة"، و"الفراخ بيدوها هرمونات وحبوب منع حمل".

بينما أرجع عدد قليل من المبحوثين عدم صحة وسلامة الغذاء إلى ممارسات مرتبطة بسلوكيات تجار السلع الغذائية فقد ألمت أحدى المبحوثات بغالبية المممارسات التى تتم من قبل تجار الأغذية فى قولها "مفيش أكل صحى خالص الغش ملى البلد فى كل حاجة بتاع الفراخ بيدبح الفرخة وهى عيانة ومرضانة، وبتاع السمك بيبيع السمك المعفن، وبتاع الخضار بيبيعلك السليم على المعفن وده غير أنه مرشوش من الأول، والزيت اللى بنقلى بيه مغشوش وريحته جاز والرز اللى مكسر والفول مدود والناس من كتر جوعها بتأكل وخلاص مش فارقة معاها أكل صحى من أكل غير صحى".

نستنتج مما سبق أن غالبية المبحوثين لديهم وعى مرتفع بُعد استخدامات الغذاء من خلال استخدام عنصر سلامة وجودة الغذاء. وكذلك قدرتهم على تحديد كميات ونوعية الأغذية التى يتم تناولها يومياً، وأيضاً على تشخيص وذكر أهم الأسباب التى تؤثر على سلامة وجودة الغذاء. والتى تتمثل فى نوعية الغذاء أو كميته أو الأثنين معاً. أو إلى عمليات التجهيز وتصنيع الوجبات الغذائية، أو إلى السلوكيات اليومية لأهل القرى أثناء تجهيزهم وتناولهم الأطعمة، وإلى الممارسات التى أستخدمت على المواد الغذائية سواء من الخضار أو الفاكهة أو الطيور المستخدمة قبل تجهيزها من قبل المزارعين والمربين فى الحقول أو مزارع الدواجن، أو إلى ممارسات تجار السلع الغذائية.

ثانياً: استخدامات الغذاء من خلال عنصر مؤشرات الجسم: فقد تم التحقق من هذا العنصر من خلال توجيه السؤال التالى للمبحوثين "إيه هى الأعراض اللى أول ما تشوفها على جسم واحد تقول على طول إن عنده نقص تغذية؟". فقد أتضح من نتائج المقابلات أن الغالبية العظمى من المبحوثين ذو وعى منخفض بُعد استخدامات الغذاء من خلال استخدام مؤشرات قياس الجسم البشرى للتعرف على نقص التغذية. وأن نسبة قليلة جدا ذو وعى متوسط بمؤشر نقص التغذية من خلال خصائص الجسم البشرى. حيث أتضح من نتائج البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثون لا يمكنهم التعرف على علامات نقص الغذاء من خلال الشكل الظاهرى لسكان قراهم.

فقد بينت نتائج البحث أن غالبية المبحوثين فى جميع المجموعات النقاشية أرجعوا المؤشرات الشكلية لمن لديهم نقص تغذية بقراهم إلى مؤشرات إجتماعية وإقتصادية لسكان القرى (نوعيه الملابس، ومستوى الدخل، ومكانته الاجتماعية فى البلد)، بالإضافة إلى الإتصال والتواصل الإجتماعى اليومى من خلال العلاقات الإجتماعية والمعايشة المكانية والزمانية بين سكان القريه لقول المبحوثين "الحالة الإجتماعية هى اللى بتعرف الواحد وبيبان من لبسه لو على قده بيبقى أكله على قدة وطبيعى يبقى عنده نقص تغذية"، وقول مبحوث أخر"بيبقى معاه عيال كتير ومعايشة قليلة" يقصد إن دخله قليل". بينما عدد قليل من المبحوثين أرجعوا معرفتهم بمن لديهم أعراض نقص التغذية من خلال علاقاتهم الإجتماعية بينهم وبين أهل القرى والمتمثل فى قول أحد المبحوثين "إحنا فى بلدنا عبارة عن نجوع صغيرة كلنا عارفين بعض وعارفين مين اللى مش معاه من غير أى علامة على وشه أو جسمة، وهو معروف أنه مش لاقى يأكل"، و"إحنا فى البلد عارفين بعض وعارفين مين بيقضى عشاه نوم وتعبان من قلة الأكل".

وقد عرض منسقوا الجلسات بعض من مؤشرات قياس الجسم مثل (هزال، أو تقزم، أو نقص وزن) جسم الشخص كمؤشر لقياس نقص التغذية لدى الأطفال والبالغين، وأكد عدد قليل جداً من المبحوثين على أنهم يمكنهم التعرف على من لديه أعراض نقص التغذية من خلال بعض مؤشرات قياس الجسم مثل (هزال، أو تقزم، أو نقص وزن) جسم الشخص بمعدل شاب أو شابه على الأقل بكل جلسه، كما ذكرها المبحوثون بالعبارات التالية "من شكل الواحد بيبان يبقى هزيل وباين علية الأرهاق"، و"عنده نحافة"، و"بيبقى شكله من يومه قِله وقصير". هذه العبارات دلالة على سؤ التغذية.

فى حين أعتبر الغالبية العظمى من المبحوثين أن هذه الأعراض لايمكن إعتبارها مؤشراً لمن لديهم نقص تغذية. بقول أحدى المبحوثات "تخنة، ورفع الواحد مش مقياس، لأن الغنى مش بالضرورة يكون جسمة مليان لأن التخنه دى مرض برضه"، وعبرت مبحوثة أخرى بقولها "الناس تخنه على الفاضى مش صحه"، وبنفس العبارات والتعبيرات غير اللفظية عبر مجموعات المبحوثين من الشباب "مش معنى الواحد رفيع يبقى مش بياكل كويس لأن فى ناس كتير تخان بس عندهم انيميا".

فى حين أظهرت نتائج المقابلات أنه يوجد رفض تام من الغالبية العظمى للمبحوثين على أن تكون مؤشرات قياس الجسم (النحافة، التقزم، الهزال) هو مقياس لمعرفة سؤء استخدام التغذية لدى أى شخص، وظهر ذلك بوضوح أثناء النقاش الذى دار بين مبحوثتين فى إحدى الجلسات كما يلى "أجابت مبحوثة بقولها اللى عنده نحافة هو اللى عنده نقص تغذية، فإعترضتها باقى المبحوثات بالمجموعة بقولهن "مش شرط" اللى معاه واللى مش معاه عنده نحافة" تقصد باللى "معاه" هنا القدرة المالية على شراء الغذاء الصحى من وجه نظرهن". وتكرر هذا الحوار تقريباً فى باقى المجموعات النقاشية.

نستنتج مما سبق أن بُعد استخدامات الغذاء بعنصريه على حد سواء لا يتحقق بدرجة كبيرة فى قرى المبحوثين، وأن الغالبية العظمى من المبحوثين على وعى ببُعد استخدامات الغذاء من خلال استخدام عنصر سلامة وجودة الغذاء. وكذلك قدرتهم على تشخيص وذكر أهم الأسباب التى تؤثر على سلامة وجودة الغذاء. وأن الغالبية العظمى من المبحوثين على وعى ببُعد استخدامات الغذاء من خلال استخدام عنصر مؤشرات الجسم. وأن غالبية المبحوثين فى جميع المجموعات النقاشية أرجعوا المؤشرات الشكلية للجسم لمن لديهم نقص تغذية بقراهم إلى مؤشرات إجتماعية وإقتصادية لسكان القرى (نوعيه الملابس، ومستوى الدخل،

ومكانته الاجتماعية فى البلد)، بالإضافة إلى الإتصال من خلال العلاقات الاجتماعية بين سكان القرى، وعدد قليل جداً من المبحوثين أرجعها إلى مؤشرات قياس الجسم مثل (هزال، أو تقزم، أو نقص وزن) جسم الشخص.

وتبين من نتائج الملاحظات المدونة من قبل المنسقين ومسجلى الجلسات حول سلوك المبحوثين أثناء إجابتهم عن جميع الأسئله التى تتعلق بمدى تحقق أبعاد الأمن الغذائى، أن سلوك الغالبية العظمى من المبحوثين فى المناقشات كان إيجابياً داخل جميع المجموعات النقاشية مما أعطى الفرصة لتوليد معلومات عن مدى تحقق أبعاد الأمن الغذائى فى قرى المبحوثين من خلال التفاعل بين المشاركين وبعضهم البعض داخل المجموعة الواحدة، بالإضافة إلى قبولهم ورفضهم لأفكار بعضهم البعض من خلال عرض الرأى والراى الأخر بين جميع المبحوثين، ومن الملاحظات التى استمرت مع المنسقين أنه لا يوجد سيطرة من أحد المبحوثين على النقاش والحوار خلال الجلسة، وأن الغالبية العظمى من المبحوثين قد شاركوا بآرائهم فى جميع الجلسات.

وقد أكد جميع منسقوا الجلسات ومساعديهم فى تدويناتهم لملاحظاتهم فى جميع الجلسات أنه يوجد إتفاق تام بين تعبيرات المبحوثين اللفظية وبين تعبيراتهم غير اللفظية والايماءات والاستجابات السلوكية من خلال انفعالاتهم التى توحى بمدى صدق ووضوح محتوى إجاباتهم حول الاسئلة المطروحة.

ثالثاً: وعى المبحوثين بأسباب عدم تحقق الأمن الغذائى

إتضح من نتائج البحث أن غالبية المبحوثين ذو وعى مرتفع بأسباب عدم تحقق الأمن الغذائى بقراهم، وذلك من خلال إجابتهم عن سؤال "إيه هى الأسباب اللى ممكن تخلى مفيش أمن غذائى فى بلدكم؟". وقد بينت نتائج البحث أن غالبية المبحوثين قد حددوا وعددوا أسباب مختلفة تؤدى إلى عدم تحقق الأمن الغذائى فى قراهم، حيث أرجع غالبية المبحوثين بمختلف المجموعات النقاشية أسباب عدم تحقق الأمن الغذائى إلى عمليات الفقد والهدر للسلع الغذائية، وغياب العدالة الاجتماعية، وغياب الدور الرقابى للدولة، وعدم توفر فرص عمل للشباب والمرأة، وإلى التأثيرات السلبية الناتجة من التغيرات المناخية، بالإضافة إلى وجود نقص معارف لدى أهل قرى المبحوثين بالقيمة الغذائية لبعض الوجبات.

ففيما يتعلق بعمليات الفقد والهدر للسلع الغذائية كأحد أسباب عدم تحقق الأمن الغذائى فقد أوضحت نتائج البحث تعدد أسباب الفقد والهدر للسلع الغذائية فبعض المبحوثين أرجعها إلى الفقد الناتج أثناء قيام الزراع بالعمليات الزراعية المختلفة لأغلب المحاصيل الزراعية لقول المبحوثون "مفيش مكافحة للطيور والعصافير اللى بتأكل القمح، وده بيأثر على كمية الإنتاج". و"فى ناس بيجمعوا الطماطم فى الضهر وده وقت مش مناسب لجمع المحصول لأنه بيضيع نسبه الرطوبة منها ويخليها تمرض وتترمى، وكمان بيجمعوها فى أقفاص جريد ودى بتجرح الطماطم فبتعفن وتترمى"، و"العيال بتلم الطماطم السليمه على المكسرة، وده بيعدى السليم ويخليه يوصل للناس بشكل مش كويس فيترمى".

بينما أرجع بعض المبحوثين الفقد والهدر للسلع إلى الفقد الناتج من سوء عمليات النقل والتخزين للسلع الغذائية سواء فى مرحلة النقل من الأرض الزراعية إلى أماكن التخزين والأسواق، أو من خلال عمليات التفريغ للسلع الغذائية فى المخازن والأسواق، كما عبر عنها المبحوثون بقولهم "مفيش محصول بيجى أو يتنقل من الأرض إلا لما نصه بيترمى على الأرض"، و"الأكل اللى منقول فى تلاجات ساعات التلاجة بتعطل فى الطريق، والحاجة اللى فيها بتعفن فبيترمى"، و"بينقلوا الغلة فى شكاير مقطعة وبتخر منها الغلة"، و"سؤ التخزين للمحاصيل كلها بتخلى الغلة تدود، والخضار يعفن"، وأرجعها بعض المبحوثين إلى الفقد الناتج أثناء عمليات التصنيع التجارى للسلع الغذائية لقول أحدى المبحوثات "تصنيع الأغذية المعلبة كلها مقرف -ذى الحلاوة الطحنية والمربات ودى اللى بتيجى البلد لأنها سعرها رخيص مش ذى الحاجات التانية الغاليه- بس فى الأخر بتترمى برضه وده عشان مش متصنعه كويس". وأرجعت بعض المبحوثات الأسباب إلى الفقد الناتج عن الممارسات الخاطئة فى إعداد الطعام وتناوله وذلك وفقاً لما ذكرته المبحوثات بقولهن "الواحده من دول بتطبخ أكثر من اللى بتحتاجه وفى الآخر ترميه"، و"الست من دوول بتشترى طماطم متكسرة وطماطم مش متكسرة وبعدين الواحدة تنساها خارج الثلاجة فتبوظ.. فترميها"، و"البطاطس نصها بيترمى مع القشرة لأن الست بتبص على شكل البطاطس وتحس أنها بتبقى جميلة لما يكون لونها أبيض مش بيبصوا للقيمة الغذائية اللى بتروح فى القشرة"، و"الناس بتبقى من وراها عيش كتير وبترميه للطير والبهايم".

بينما حصر بعض المبحوثين أسباب إنعدام الأمن الغذائى إلى غياب العدالة الإجتماعية (العينية، والمادية) وخاصة فى توزيع السلع المدعمة لقول المبحوثين "مفيش عدالة بين الناس فى توزيع السلع التموينة فى البلد"، و"فى بلاد بتاخد كل حاجه، وفى بلدنا مفيش حاجه خالص"، و" الدولة مش باصه على الفقير خالص.. يعنى لازم تديلة فلوس يقدر يشترى بيها أكله وخصوصا الناس اللى مش لاقية ولا قادرة تشتغل".

بالإضافة إلى غياب دور الدولة الرقابى على السلع الغذائية كأحد أسباب إنعدام الأمن الغذائى فقد ذكرت غالبية المبحوثات ذلك بقولهم "مفيش رقابة فى البلد على السلع الغذائية وفى غياب ضمير"، و"فى نقص رقابة من الدولة على مصانع التغذية"، وعبر بعض المبحوثين بقوله "أنا أعرف واحد عامل مافيا القمح والدقيق هنا فى كوم أمبو ومفيش حد بيحاسبه"، وإلى غياب الوازع الدينى "غالبية التجار عندهم نقص دين".

وأرجع بعض المبحوثين الأسباب التى تؤدى الى عدم تحقق الأمن الغذائى إلى حدوث التغيرات المناخية التى تتسبب فى خفض إنتاج المحصول بدرجة كبيرة بقولهم "التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الغذائى واضح فى أسوان، وتعتبر سبب فى دمار غالبية الزراعة فى أسوان إبتداء من البلح حتى المانجه"، و"الريح بتزيد اليومين دول وبيرقد القمح، فيضيع المحصول" وبنفس الإتجاه عبرت إحدى المبحوثات بقولها "التراب زاد قوى فى التلات سنين اللى فاتوا وده ضر بالمحاصيل الزراعية"، "فى وقت زراعة القمح بتيجى موجه حارة فبضيع المحصول".

بينما أقر بعض المبحوثين أن من أسباب عدم تحقق الأمن الغذائى فى قراهم راجع إلى إرتفاع معدلات البطالة لقولهم "عدم وجود دخل نتيجة لعدم وجود فرص عمل فى بلدنا سبب فى أنه مفيش إحساس بالأمن الغذائى" و"مفيش شغل عشان نجيب فلوس ناكل بها"، و"عشان يبقى فى أكل كويس لازم يبقى معايا فلوس وده محتاج إنى اشتغل" وبنفس الأسلوب عبرت إحدى الطالبات عن ذلك بقولها "بصى أنا وأمى وأخواتى الخمسه كلنا مش شغالين، وكتر خير أبويا اللى بيجيب لنا العيش نأكله". وعبرت أخرى بقولها "نقص الفلوس عند الناس يخليهم يحسوا بعدم الأمان فى كل حاجه".

رابعا: الوعى بالآثار الناتجة عن عدم تحقيق الأمن الغذائى

وفيما يتعلق بوعى المبحوثين بنواتج عدم تحقق الأمن الغذائى بقراهم، وقد تم التعرف على ذلك من خلال سؤال المبحوثين "إيه اللى ممكن يحصل لو الناس معرفتش تجيب أكلها بأى طريقة فى بلدكم؟". وقد أتضح من النتائج إرتفاع وعى المبحوثين بأثار عدم تحقق الأمن الغذائى، وتمثلت نواتج عدم تحقق الأمن الغذائى فى مجموعة سلبيات منها المجاعة، إرتفاع نسبة الوفيات، وإنتشار الأمراض والاوبئة، وإلى غياب الأستقرار السياسى والأمنى فى البلد، وذلك وفقاً للنتائج التالية:

نجد أن غالبية المبحوثين عددوا سلبيات مختلفة لإنعدام الأمن الغذائى فى قراهم وتمثلت فى المجاعة مثل قول أحد المبحوثين "حيحصل مجاعة فى البلد" بينما استخدمت إحدى المبحوثات نموذجاً لأحدى الدول التى بها إنعدام أمن غذائى لتوضيح السلبيات بقولها "حنبقى زى الصومال". وبعض المبحوثين ذكر إرتفاع حالات الوفاة نتيجة لتدهور الحالة الصحية ونشر الأمراض لقولهم "الأمراض حتزيد وحتموت الناس"، وبعض المبحوثين أرجعها إلى ضياع للمستقبل بقول إحدى المبحوثات "أطفالنا اللى جايين بصراحة ضايعيين" وبنفس العبارة ذكر مبحوث بقوله" ضياع جيل من أولادنا". فى حين ذكر بعض المبحوثين سلبيات تدعوا إلى عدم إستقرار الأمنى للدوله لقولهم "حيحصل إضرابات فى البلد"، و"الفوضى حتملى البلد"، و"حيحصل سطو من أهل البلد اللى خلصت أكلها على القرى اللى لسه فيها أكل" وإضطرابات سياسية لقولهم و"مش حيبقى فى مستقبل للبلد لأن مفيش تغذية"، و"إحتمال حصول ثورة ثالثة، وتبقى ثورة جياع".

خامساً: وعى الشباب الريفى بدورهم لتحقيق الأمن الغذائى:

تشير نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين فى جميع المجموعات المشاركة قد حددوا دورهم لتحقيق الأمن الغذائى فى قراهم فى دور واحد فقط وهو دور التوعية بمشكلة الأمن الغذائى وكيفية التغلب عليها من خلال نشر المعارف والممارسات السليمة لإستخدامات الغذاء وطرق ترشيدها، حيث أشارت معظم المبحوثات على أن دورهم يتمثل فى التوعية من خلال نشر المعارف المتعلقة بالإستخدامات الصحية والسليمة

للغذاء، وكيفية ترشيد الغذاء لقولهم "توعية الناس اللى معايا فى البيت بأضرار الغذاء"، و"توعية الناس بضرورة غسيل الفاكهة والخضار والمجمدات لازم تتغسل بالمية والخل، و"لازم نوصل معلومة صح للناس فى موضوع الأكل بتاعهم"، وبنفس العبارات تقريبا عبر المبحوثين من الشباب بقولهم "الواحد بيقول لأهله على نطاق ضيق خالص من أهلة وجيرانه وأصحابه عن أضرار الاكل الكتير، وازاى نحافظ على صحتنا"، و"بنحاول نخلى الناس تطمن من سلامه المنتج الغذائى من خلال معرفة تاريخ صلاحية المنتج".

وأيضاً فى التوعية من خلال نشر الممارسات السليمة لإستخدامات الغذاء وطرق ترشيدها كما أقرها بعض المبحوثين بقولهم "بأحاول أنى أحقق القدر المناسب من الإستهلاك والناس حتتعلم منى لما أعمل كده"، و"بأحاول أكون قدوه لغيرى فى البيت ولما يشوفنى حايتعلموا منى وحيعلموا عيالهم بعد كده فى بيوتهم"، و"لازم أنشر ثقافة حسن إستهلاك الغذاء وفقاً لاحتياجاتنا". فى حين ربط بعض المبحوثين دورهم فى الإجابة على استفسارات أهلهم وجيرانهم فيما يتعلق بكيفية زيادة إنتاجية بعض المحاصيل "دايماً الناس بتسألنا فى الاصناف الجديدة من المحاصيل اللى بتزود الانتاج، واحنا بنحاول نجاوب فى حدود علمنا"، و"إحنا طلاب الزراعة خصوصا الناس بتسألنا وبنجاوب عليهم".

فى حين برر بعض من المبحوثين غياب دورهم لعدة أسباب منها أسباب ترجع إليهم شخصياً لعدم معرفتهم بمشكلة الأمن الغذائى، ولعدم قدرتهم على حل المشكلات التى تعرض عليهم لارتباط الحل بمؤسسات الدولة لقولهم "لازم نتثقف شويه عشان نوصل معلومة صح للناس"، و"مهما عرفت وقلت بس الناس برضه مش بتسمع لكلامك لأن قرار الحل مش فى إيديك". ولعدم قيام بعض مؤسسات الدولة بتحديد أدوار محددة للشباب فى البلد.

بالإضافة إلى المعوقات التى قد تضعف من دور الشباب فى توجيه الناس لمواجهة مشكلة الأمن الغذائى والتغلب عليها منها غلاء الأسعار مع ضعف الدخول، ومخالفة الزراع للسياسات الزراعية للدولة والتى بدورها تخالف تطلعات الزراع فى تحقيق الأمن الغذائى كما أوردها بعض المبحوثين بقولهم "احنا ساعات بنحاول معاهم نطبق الدورة الزراعية لكن للأسف يقولك رووح إلعب بعيد، لأن عايز يزرع حاجه تجيبله فلوس كتير حتى ولو كان على حساب نفسه وأرضه"، و"مهما عملنا مع الناس وكان لنا دور وتثقفنا الغلا حيقف قدامنا من فين حنجيب الزيت النضيف؟ فى الغلا ده مين دلوقتى معاه يجيب قزازة زيت بـ ١٥ جنية عشان تغير نظام أكلها فى الزيت"، إزاى نقول للناس ماترشش مبيدات، والدولة بتبيع المبيد فى الجمعية، يبقى أزاى نقول أكل خالى من المبيدات؟!"، و"الدولة مش بتديني دور عشان أقوم بيه؟!".

فى حين عبر أحد المبحوثين عن ضعف مؤسسات الدولة فى القيام بدورها فى توعيه الشباب للقيام بدورهم فى تحقيق الأمن الغذائى لقوله "محدش بيقولنا فى البلد دى نعمل أبيه، لا المدرسة بتعلم ولا الجامعة بتعرف، ولا بتوع الجمعيه بينزلوا لينا ويعرفونا كله مش فاهم حاجه؟!" يقصد بالجمعية هنا "المرشدون الزراعيين العاملين بالجمعية الزراعية".

توصيات:

فى ضوء نتائج البحث السابقة يوصى البحث بالأتى:

١- توجيه برامج الإرشاد الزراعى إلى فئة الشباب الريفى والفتيات الريفيات بقرى محافظة أسوان فى مجال الأمن الغذائى.

٢-القيام ببرامج تدريبية فعاله وحقيقية وواقعية للشباب الجامعى بريف محافظة أسوان للتوعية بقضية الأمن الغذائى وكيفيية التخلص منها، مع تحديد أدوار حقيقية للشباب الريفى للقيام بها لمواجهة أخطار إنعدام الأمن الغذائى.

٣-عمل دورات تدريبة للفتيات الريفيات فيما يتعلق باستخدامات الغذاء والشروط الصحية لها، مع تعريفهن بمكونات الوجبة الغذائية المثلى لكل فئة عمرية فى الأسرة وفقاً لامكانياتهن المتاحه.

٤-إنشاء قسم خاص بالإرشاد التغذوى بالتنظيم الإرشادى المحلى يكون مهامة التنسيق والتعاون والتكامل مع المنظمات الأخرى الموجوده فى ريف محافظة أسوان للقيام بأدوار تحقق الأمن الغذائى فى قرى المحافظة من خلال:

– العمل على إنشاء الروابط التسويقية التى تسعى إلى توفير الأمكانات المادية من منشأت وأجهزة ومعدات تعمل على توفير السلع الغذائية بالريف،

– والعمل على بناء القدرات لدى الشباب الريفى بشكل خاص وأهل الريف عاماً فيما يتعلق بالعمل التعاونى والتطوعى كمبدأ لتحقيق الامكانات الإقتصادية من خلال توفير فرص عمل حقيقية لأهل الريف من الشباب والمرأة الريفية ليتحقق الأمن الغذائى بالريف،

٥- قيام الإرشاد الزراعى بعقد ندوات ودورات تدريبة لتعريف الزراع كيفية الحد من آثار التغيرات المناخية على انتاجية بعض المحاصيل الحقلية، وأيضاً تقليل الفاقد من المحصول على طول سلسلة الإنتاج.

٦-تضمين مقرر دراسى على الأقل بمرحلتى التعليم الجامعى، وقبل الجامعى للتعريف بقضية الأمن الغذائى ومعالجتها.

المراجع

أبوحديد، أيمن ف.(٢٠١٤) أثر تغيرات المناخ على الأمن الغذائى، البيئة العربية٧: الأمن الغذائى التحديات والتوقعات، التقرير السنوى للمنتدى العربى للبيئة والتنمية؛ بيروت؛ لبنان؛ المنشورات التقنية.

استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ (٢٠٠٩)، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، يناير ٢٠٠٩.

العبيدى، نور(٢٠١٤). تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى للشباب لتعزيز الأمن الغذائى الأسرى مبادرة البنك الإسلامى للتنمية، البيئة العربية٧: الأمن الغذائى التحديات والتوقعات، التقرير السنوى للمنتدى العربى للبيئة والتنمية، ؛ بيروت؛ لبنان؛ المنشورات التقنية.

الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (٢٠١٤)، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي،تشرين الأول - أكتوبر ٢٠١٤. متاح عبر الرابط الالكترونى
http://www.ammanchamber.org.jo/Uplaoded/PRNews/4488.pdf

الشناوى، ليلى حماد، مرزبان، عبد الحليم أحمد، محمد، محمد سيد، صالح، هشام محمد، عبد الصادق، وحيد محمد (٢٠٠٩)،تحليل مضمون البحوث فى الإرشاد الزراعى فى الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨، جودة البحوث فى الارشاد الزراعى..رؤية مستقبلية، المؤتمر التاسع للجمعية العلمية للارشاد الزراعى، أبريل ٢٠٠٩.

بيرينغيرو، فيديل (٢٠١٤) عرض للأثر المحتمل لتغير المناخ على الزراعة فى بلدان عربية مختارة، البيئة العربية٧: الأمن الغذائى التحديات والتوقعات، التقرير السنوى للمنتدى العربى للبيئة والتنمية؛ بيروت؛ لبنان؛ المنشورات التقنية.

ستيوارت،دافيد،أسانى، بريم شامد، روك، دنيس(٢٠١٢)،"ترجمة راقية جلال الدويك"، الجماعات البؤرية : النظرية والتطبيق،المركز القومى للترجمة ،سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين ، العدد١٩٣٩،الطبعة الأولى

عبد السلام، عبد الإله محمد الحسن(٢٠٠٩)، الآثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد ٣٣، ١٣٥-١٤٥. متاح عبر الرابط الإلكترونى
http://www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes33_article9.pdf

عبد الرحمن، يوسف محمد حمادة (٢٠١٥)، أثر التغيرات المناخية علي التركيب المحصولي في مصر وإمكانية الحد من أضرارها، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، ٩٣(١).

غراب، رزيقة (٢٠١٥)، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد ١٣، ٤٩- ٦١. متاح عبر الرابط الإلكترونى
http://biblio.univ-annaba.dz/wp-content/uploads/2015/01/%D9%82%D8%B5%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%B1%D9%8A%D9%85.pdf

قشطة، عبد الحليم عباس (١٩٩٨)، "العنصر البشرى والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية، مؤتمر الإرشاد الزراعى وتحديات التنمية الزراعية فى الوطن العربى، ٩- ١١ ديسمبر ١٩٩٨، اتحاد الجامعات العربية، المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى، ٩- ١١ ديسمبر ١٩٩٨.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الفاو" (١٩٩٦)، إعلان روما بشأن الأمن الغذائى، مؤتمر القمة العالمى للأغذية، روما، إيطاليا، ١٣-١٩٩٦/١١/١٧. متاح عبر الرابط
http://www.fao.org/3/a-w3613a/index.html

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الفاو" (2015)، الإطار الاستراتيجي الإقليمي للحد من فقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، القاهرة. متاح عبر الرابط الإلكترونى www.fao.org/3/a-i4545a.pdf

FAO, IFAD and WFP. (2013). The State of Food Insecurity in the World 2013. The multiple dimensions of food security. Rome. Retrieved from hyperlink http:// www. fao.org/ docrep/ 018/i3434e/i3434e.pdf

FAO (2014).Food and Nutrition in Numbers, Rome. Retrieved from hyperlink http://www.fao.org/3/a-i4175e.pdf

Food and Agriculture Organization, FAO (2015), The State of Food Insecurity in the World, Meeting the 2015 international hunger targets: taking stock of uneven progress, Rome. Retrieved from hyperlink http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf

Swanson, Burton E.; Rajalahti, Riikka; (2010), Strengthening Agricultural Extension and Advisory Systems: Procedures for Assessing, Transforming, and Evaluating Extension

Systems, Agriculture and Rural Development Discussion paper 45, the World Bank. Retrieved from hyperlink http://siteresources.worldbank.org/INTARD/Resources/Stren_combined_web.pdf

مرفق (١) دليل مقابلة

بداية المقابلة.. المنسق: يقوم المنسق بالترحيب بالجالسين ثم تعريف نفسك كمنسق، ثم تعرف الزميلين المساعدين لك.

ثم تتحدث فى كلمات قليلة .. نود بإذن الله تعالى أن نقضى وقتاً طيباً للاستفاده منكم والإفادة لخير الوطن.

ثم تستعرض الهدف من الجلسة بالقول.. سنناقش فى هذه الجلسة موضوعاً يؤثر فى كل فرد منكم وهو واقع الأمن الغذائى فى ريف محافظة أسوان من حيث المفهوم وتعريفكم له، ومدى تحقق أبعاده فى قرى أسوان، ومدى وعيكم لمشاكلها، ومعرفة دوركم لحل هذه المشكلة.. ولكن قبل أن نبدأ المناقشة استاذنكم فى أن أعرض عليكم بعض الأمور التنظيمية:

اولاً: سوف أقوم بتسجيل الجلسة مما يمكننى من العودة إليها للاستيضاح.

ثانياً: نحن هنا موجودن لتبادل الآراء والأستمتاع بأرائكم لذا من فضلكم.. قولوا ما تفكرون به.. ولا تهتموا بما أعتقده أنا أو بما يعتقده من بجوارك.. فقط قل ما تشعر به وتفكر فيه.

١. فى البداية أحب أعرف منكم.. يعنى إيه أمن غذائى ؟

٢. يوجد أبعاد عده لمفهوم الأمن الغذائى والتى من خلالها يتحقق هذا المفهوم فى بلادنا.. وبدون تواجدها تحدث حالة من إنعدام الأمن الغذائى..لذا سوف نطرح بعض الأسئلة التى نتحقق من خلالها لوجود هذه الأبعاد فى بلادكم:

أ- هل كل السلع الغذائية بتلاقيها موجودة فى بلدكم؟ (إذالم تظهر النقاط التالية فى النقاش تحقق من أهميتها بالسؤال عنها.. نوعية وأسماء السلع الغذائية المتوفره فى بلادكم؟، وأيضاً السلع الغذائية التي بها نقص؟)

ب- مين فى بلدكم يقدر يشترى كل السلع الغذائية اللى محتاجها؟ (وصف الأشخاص وليس أسماء)

ج- مين بيساعد الناس اللى مش قادرة تشترى اللى محتاجاها من السلع الغذائية؟ (يحدد الجهات وشكل الدعم المقدم لهم)

د- إيه هى الإمكانيات المادية لو كانت موجوده فى بلدكم تخلى كل السلع الغذائية متوفرة على طول؟ (إذا لم تظهر هذه النقاط فى النقاش تحقق من أهميتها بالسؤال عنها "وسائل النقل، المخازن، ثلاجات حفظ للأغذية؟")

ه- إزاى السلع الغذائية بينقلوها ويجيبوها لبلدكم؟ (عدد وسائل+ أشخاص)

و- هى كمية السلع الغذائية اللى بتتباع فى بلدكم كافيه للناس كلها؟

ز- إيه هى الأماكن اللى ناس بلدكم بتجيب منها السلع الغذائية اللى محتاجاها؟.. وأمتى؟ (يحدد الأماكن مع الأيام)

ح- أيه رأيك فى أسعار السلع الغذائية اللى بتتباع فى بلدكم؟

ط- هل ناس بلدكم أكلها كل يوم يعتبر أكل صحى؟ (من خلال نوعية وكمية الأطعمة)؟

ي- لما بتشوف حد قدامك أزاى بتعرف إنه مش متغذى كويس؟ (إذا لم تظهر هذه النقاط فى النقاش تحقق من أهميتها بالسؤال عنها.. تقزم، وهزال، ونقص الوزن)

٣. ما هى الأسباب اللى بتخلى مفيش أمن غذائى فى بلدكم؟ (يترك لهم ذكر وتعدد الأسباب).

٤- أيه ممكن يحصل لو الناس معرفتش تجيب أكلها بأى طريقة فى بلدكم؟

٥- إيه هو دوركم كشباب جامعى لتحقيق الأمن الغذائى فى بلدكم؟

Awareness Of University Youth With Rural Background For The Stat Of Food Security In The Rural Aswan Governorate

Elramily, M. A. A. A.

Economics and Agricultural Extension Department, Fac. Of Agric., Aswan Univ., Aswan, Egypt

ABSTRACT

This research aimed to identify rural youth awareness related to: food security concept, the multiple dimensions of food security, the causes of food insecurity, the effects of food insecurity, and rural youth role in addressing the food insecurity. Data were collected by using an interview guide through focus group discussions from 64 rural university youth living in Aswan governorate, who are studying in the final year of Colleges of the practical and theoretical colleges. The respondents were distributed on eight groups (Four malegroups and four female groups, and four groups of youth females). Qualitative data analysis was used. The results of this research revealed that:1- The low level of awareness of the youth to the concept of food security, but they can identified specific elements of the concept of food security, such as food availability, quality and safety food.2- Not to verify the multiple dimensions of food security at rural youth villages, reflecting the existence State of Food Insecurity.3- The main reasons of food insecurity were: loss and wastage of food commodities, lack of social justice, lack of job opportunities, climate change, and shortage of knowledge among respondents about meals nutritional value.4- The famine, high mortality rate, and the spread of diseases and epidemics, and the lack of political stability and security in the country. Outputs from food insecurity.5- The majority of the respondents have high awareness of their role to achieve food security in their villages. Diffusion of knowledge and good practices of food uses and rationalize food use were their main role from their point of view.